

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٠٦

الأربعاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

(ألمانيا)	السيد هويسغن	الرئيس
السيد نينزيا/السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد دجاني	إندونيسيا	
السيد بيكستين دو بيتسويريفا	بلجيكا	
السيد ليفيتسكي	بولندا	
السيد ميسا - كودرا	بيرو	
السيد سينغر ويزنغر	الجمهورية الدومينيكية	
السيد ماتجيتلا	جنوب أفريقيا	
السيد ما جاوشو	الصين	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد إيبو	كوت ديفوار	
السيد العتيبي	الكويت	
السيدة بيرس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد بينس	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1910505 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

الأعضاء من أجل العمل الإنساني القائم على المبادئ. ويمكننا أن نقوم بالمزيد من العمل للتخفيف من معاناة شعب فنزويلا إذا حصلنا على مزيد من المساعدة والدعم من جميع أصحاب المصلحة.

منذ أن قدمت وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٢٦ شباط/فبراير (انظر S/8472)، ساءت الحالة الإنسانية. وقد أثر تكرار انقطاع التيار الكهربائي على البلد بأكمله. من دون الحصول على الكهرباء من الشبكة، كافح العديد من المستشفيات من أجل إجراء العمليات الجراحية الأساسية والإبقاء على تقديم خدمات الرعاية المركزة، وعلاج غسيل الكلى. وانقطعت شبكات المياه والمحاري. واستمر التدهور الاقتصادي، وانخفضت القوة الشرائية للناس العاديين بدرجة أكبر، مما قلل من القدرة على شراء المواد الغذائية بالنسبة للكثير من الأسر.

إن نطاق الاحتياجات كبير ومتزايد. وتعمل الأمم المتحدة في فنزويلا على توسيع نطاق تقديم المساعدة الإنسانية. وتتماشي جهودنا مع مبادئ تقديم المساعدة الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ و ١١٤/٥٨.

لقد أعرب الأمين العام عن قلقه لشعب فنزويلا. وأكرر هذا القلق. سأركز في إحاطتي الإعلامية اليوم، أولاً، على الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في فنزويلا؛ ثانياً، على جهودنا في مساعدة أشد الناس ضعفاً؛ وثالثاً، على المجالات التي نسعى فيها إلى الحصول على الدعم الجماعي من المجلس.

أصدرنا مؤخراً مشروع تقرير استعراضي عن الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في فنزويلا.

واستند الاستعراض إلى أفضل البيانات المتاحة من جميع المصادر المتاحة الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك البيانات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد إدواردو شتاين، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة، الممثل الخاص المشترك للاجئين والمهاجرين الفنزويليين في المنطقة؛ والسيدة كاثلين بيج، الباحثة في جامعة جونز هوبكنز.

ينضم السيد شتاين إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من مدينة بنما.

أود أيضاً أن أؤكد بوجود الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أشكره جزيل الشكر على انضمامه إلينا هذا الصباح، وأعرب عن سعادتنا لحضوره هنا اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أكون واضحاً منذ البداية أي أنه توجد مشكلة إنسانية حقيقية جداً في فنزويلا. والأمم المتحدة مستعدة وقادرة على الاستجابة لها، بما يتسق مع الولاية الطويلة الأجل التي وافقت عليها الدول

شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية، بمن فيهم ١,٣ مليون طفل دون سن الخامسة. وهناك حاجة إلى المزيد من البيانات من أجل تحسين فهمنا لحالة التغذية والأمن الغذائي.

ويعاني النظام الصحي الفنزويلي من نقص في الموظفين والإمدادات الطبية والمعدات والكهرباء. وقد أدى انخفاض فرص الحصول على الأدوية إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعاودت الظهور الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل السل والدفتريا والحصبة والملاريا. وسجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ حالة إصابة بالملاريا في عام ٢٠١٧، أي ما يقرب من ٧٠ في المائة زيادة عن العام السابق. وكانت تلك أكبر زيادة في العالم في ذلك العام. وعموماً، نقدر أن نحو ٢,٨ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الصحية، منهم ١,١ مليون طفل دون سن الخامسة.

وتتفاقم المشاكل الصحية بسبب عدم كفاية فرص الحصول على المياه النظيفة وعدم كفاية أنظمة الصرف الصحي. ويشير أحد التقديرات إلى أن ١٧ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في الفقر لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الآمنة أو لا يحصلون عليها سوى مرة واحدة كل أسبوعين. إن حالات انقطاع التيار الكهربائي في الآونة الأخيرة تزيد الطين بلة. وقد لجأت بعض الأسر إلى استخدام المياه من مصادر غير نظيفة لأنها لا تستطيع تحمل تكاليف مياه الشرب الآمنة. وتدهورت أوضاع أنظمة الصرف الصحي، مما أثر على إدارة النفايات الصلبة، من بين خدمات أخرى. وتقوّضت احتياجات النظافة الشخصية الأساسية، مثل غسل اليدين بسبب عدم توافر المياه ولوازم التنظيف أو عدم القدرة على تحمل تكاليفها. ونحن نقدر أن نحو ٤,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي.

الحكومية. وقدمنا مشروع تقريرنا إلى الحكومة والمجلس الوطني في ٢٧ آذار/مارس.

نقدر أن ٧ ملايين شخص في فنزويلا يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يمثل ربع السكان تقريبا. وهناك أشخاص يحتاجون في جميع أنحاء البلد، ولكن الاحتياجات الأكثر حدة موجودة في الولايات الثلاث في الجنوب وولايتي زوليا ولارا في الغرب. ومن بين أشد الفئات ضعفاً، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، والنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والشعوب الأصلية، والنازحون، والأشخاص ذوو الإعاقة.

ويتسم السياق بحالة انكماش اقتصادي حاد ومستمر، مع ما يرتبط بذلك من زيادات كبيرة في معدلات التضخم على نطاق بالكاد شوهد في عدد قليل من البلدان الأخرى حول العالم في السنوات الأخيرة. وقد تبين من الاستعراض أن فرص الحصول على الأطعمة الغنية بالمغذيات واتباع نظام غذائي متنوع قد تراجعت. ومن الناحية التاريخية، استوردت فنزويلا ما يصل إلى ٧٥ في المائة من احتياجاتها الغذائية. ونتيجة للأزمة، انخفضت كميات توافر الغذاء وكذلك القدرة على تحمل تكاليفه، واقتزن ذلك بانخفاض الواردات وانخفاض الإنتاج المحلي وانخفاض القوة الشرائية. ويعتمد الكثير من الناس على الغذاء المدعوم لتلبية احتياجاتهم. وتفيد التقارير بأن ستة ملايين أسرة في جميع أنحاء البلد تستفيد من الإمدادات الغذائية التي توزعها الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، ازداد سوء التغذية، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن حوالي ٣,٧ مليون شخص عانوا من نقص التغذية عام ٢٠١٨. وتضاعف معدل انتشار سوء التغذية ثلاث مرات تقريبا على مدى فترة خمس سنوات. وأفادت منظمات إغاثة أخرى عن ارتفاع معدل سوء التغذية الحاد في العالم بين الأطفال دون سن الخامسة. ونقدر أن ١,٩ مليون

من اللقاح ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية للرضع وصغار الأطفال.

تعمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تقدم المعونة مع المؤسسات والمنظمات من كل الأقطاب، بما في ذلك الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية، ونحن على اتصال مع المجلس الوطني. وتحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، أنشأنا مؤخرًا فريقًا للتنسيق والمساعدة والتعاون يجمع بين وكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية في كاراكاس لتوفير التوجيه والتنسيق على المستوى الاستراتيجي للعمليات الإنسانية.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. ونحن نسعى للحصول على تأييد المجلس لاتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات: المجال الأول هو تحسين احترام العمل الإنساني المبدي. ففي فنزويلا، ثمة حاجة إلى الفصل بين الأهداف السياسية والإنسانية. ويجب تقديم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة وحدها. وقد أكد الأمين العام مرارًا أهمية المبادئ الإنسانية ودعا جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء إلى احترامها. ونحن نسعى إلى الحصول على دعم المجلس للحفاظ على الطابع المحايد والنزيه للعمل الإنساني.

والمجال الثاني هو بيئة تشغيلية مواتية، بما في ذلك إمكانية وصول بشكل دائم ومنتظم إلى المحتاجين. وأنوه بالخطوات التي اتخذتها حكومة فنزويلا مؤخرًا لتيسير دخول المزيد من موظفي الأمم المتحدة إلى البلد، وتوسيع نطاق برامج المساعدة الإنسانية، بما في ذلك حركة الصليب الأحمر. ويلزم اتخاذ خطوات إضافية. نحن بحاجة إلى أن يكون هناك وجودٌ لمزيد من المنظمات الإنسانية التي لديها القدرة على تلبية الاحتياجات العاجلة والمساعدة في العمليات في البلد. ونحن بحاجة أيضًا إلى مزيد من البيانات والمعلومات لضمان تطور تفهمنا للاحتياجات اقترانا بتطور الحالة.

لقد عطلت الأزمة تعليم أكثر من مليون طفل. ولا تستطيع العديد من الأسر تحمل تكاليف وسائل النقل أو الملابس أو الأحذية التي يحتاج إليها الأطفال للالتحاق بالمدارس. ويتعرض السكان النازحون إلى خطر بالغ يتمثل في تعرضهم للانتهاكات فيما يتعلق بالحماية، على نحو ما تتعرض له النساء والفتيات، اللائي يشكلن ٧٢ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر. وقد غادر أكثر ٣,٤ ملايين شخص البلد بالفعل. ونحن نقدر أن زهاء ٢,٧ مليون شخص لا يزالون داخل فنزويلا وهم بحاجة إلى الخدمات والمساعدة في مجال الحماية.

أود أن أنتقل الآن إلى الكيفية التي نساعد بها أشد الناس ضعفًا.

إن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية موجودة في الميدان، وما فتئنا نوسع نطاق عملياتنا. ومنذ عام ٢٠١٧، ارتفع عدد موظفي الأمم المتحدة من ٢١٠ إلى حوالي ٤٠٠. وتعمل وكالات الأمم المتحدة في جميع الولايات الـ ٢٤. وتتركز جهودنا بشكل خاص في الولايات الحدودية زوليا، تاشيرا، وبوليفار المتسمة بالضعف.

ولكي أدمع توسيع نطاق المساعدة الإنسانية، أفرجت عن ٩ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في أواخر عام ٢٠١٨. ومن خلال هذه المنحة، فضلًا عن التمويل من الجهات المانحة الثنائية، وفرت الأمم المتحدة الطفل الوسائل العلاجية والوقائية من سوء التغذية الحاد لـ ١٨٩ ٠٠٠ طفل؛ ووسعت نطاق الرعاية الصحية للأم والطفل من خلال توفير الأدوية والإمدادات من ٧٤ ٠٠٠ مجموعة لوازم صحية؛ وتبرعت بـ ١٠٠ مولدات لتوفير الطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ في المستشفيات؛ وجهزت خزانات مياه في المستشفيات لضمان إمدادات المياه الآمنة للأطفال والأمهات؛ ووزعت ١٠ ملايين حبة دواء لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية إلى ٥٠ ٠٠٠ شخص في جميع الولايات الـ ٢٤؛ وأوصلت ١٧٦ ٠٠٠ جرعة

توفر الغذاء والدواء والخدمات الأساسية؛ وفقدان الدخل؛ ونقص نظم الحماية الوطنية الفعالة.

وعلى خلفية هذه الظروف المتدهورة داخل فنزويلا، نلاحظ مغادرة الأفراد والأسر للبلد مع تزايد احتياجاتهم وأوجه ضعفهم. ويحدث الانفصال الأسري بالفعل بنسبة عالية بشكل غير متناسب حيث يغادر بعض أفراد الأسرة بحثاً عن فرص لدعم أولئك الذين يقعون في الوطن أو لتأمين الوسائل اللازمة لإحضار أقرانهم في وقت لاحق.

كما تحتم عمليات إغلاق الحدود سالف الذكر على غالبية الأشخاص الذين يغادرون البلد عبور الحدود بشكل غير نظامي وفي ظروف بالغة الخطورة، مما يعرضهم لمخاطر إضافية تتمثل في الاستغلال والإيذاء، بما في ذلك من خلال تهريب البشر والاتجار بهم. ويؤدي وجود عناصر مسلحة غير شرعية في العديد من المناطق الحدودية والازدياد الموسمي لتدفقات الأتجار الواقعة على الحدود إلى بروز تحديات ومخاطر إضافية أمام تدفقات السكان المستمرة إلى الخارج، بما في ذلك تجنيدهم المحتمل والذي يؤثر أيضاً على الأطفال والشباب.

وفي هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على كرم البلدان التي تستقبل الفنزويليين، سواء بلدان العبور أو البلدان المستضيفة. وتحافظ تلك البلدان إلى حد كبير على سياسات الباب المفتوح وتواصل، من خلال عملية كيتو، العمل على اتباع نهج منسقة بشأن المسائل المهمة على غرار ترتيبات الاستقبال وأحكام الإقامة النظامية والحصول على وثائق هوية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وقد شهد الاجتماع الثالث بشأن الحراك البشري للفنزويليين في أمريكا اللاتينية، المعقد في كيتو هذا الأسبوع، مشاركة ممثلين من ١٢ بلداً ومراقبين من ١٣ بلداً، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة ووكالات التعاون الدولي والمنظمات المالية. وكشفت المناقشات التقنية خلال الاجتماع عن إحراز تقدم مهم في

ثالثاً، هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لدعم توسيع البرامج الإنسانية. فالموارد المتاحة الآن متواضعة للغاية مقابل الاحتياجات التي نراها. وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي ساهمت في تقديم المساعدة الإنسانية في فنزويلا، بما في ذلك الجهات المانحة السخية لدينا الداعمة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ويكتسي الدعم المستمر من المجلس أهمية بالغة، ولكننا بحاجة إلى المزيد منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شتاين.

السيد شتاين (تكلم بالإنكليزية): لقد أدت الحالة في فنزويلا إلى تدفق سكاني بحجم لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة الحديث. وفي الوقت الحاضر، نقدر أن ٣,٧ ملايين فنزويلي قد غادروا بلدهم، وحوالي ٨٠ في المائة منهم غادروه منذ عام ٢٠١٥.

ورغم أن الغالبية العظمى من الفنزويليين الذين غادروا بلدهم موجودون في البلدان المجاورة وأجزاء أخرى من أمريكا الجنوبية، من المهم أن نلاحظ تأثر أكثر من ٢٠ دولة بهذه التدفقات الخارجية في مختلف أنحاء نصف الكرة الأرضية وما وراءه.

وقد غادر الفنزويليون في العام الماضي بلدهم بمعدل صافي بلغ حوالي ٥٠٠٠ شخص في اليوم، ولا يزالون يغادرون البلد، على الرغم من عمليات إغلاق الحدود الأخيرة على الجانب الفنزويلي. وإذا استمرت هذه الوتيرة خلال عام ٢٠١٩، فإننا نقدر أن إجمالي عدد الفنزويليين خارج البلد سيتجاوز ٥ ملايين شخص بحلول نهاية العام. وتحدد الشهادات والتعليقات الواردة من الفنزويليين الذين يصلون إلى بلدان المنطقة مجموعة من العوامل، غالباً ما تكون متوازنة، تسهم في رحيلهم عن البلد. وتشمل الأسباب المعلنة للمغادرة انعدام الأمن والعنف؛ وعدم

المضيفين. ومن خلال تلبية احتياجات كلتا الفئتين، يمكننا زيادة تأثير الاستجابة الإنسانية وتخفيف احتمالات مظاهر كراهية الأجانب وتهيئة مناخ أفضل للاندماج المحلي للفنزويليين في المجتمعات المضيفة لهم.

ثالثاً، هناك حاجة ماسة إلى تعاون دولي أقوى. وعلى الرغم من بعض المساهمات الهامة حتى الآن، هناك حاجة بشكل عام إلى توفير المزيد من الدعم المالي للبلدان والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الاستجابة الإنسانية. وهذه المساهمات لا تعزز المشاركة في الاستجابة الإنسانية وحلول التكامل الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل إنها تسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار في المنطقة ككل فيما تواجه تحديات إنسانية غير مسبوقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شتاين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيج.

السيدة بيج (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لعرض استنتاجاتنا هنا اليوم. أنا كاثلين بيج، طبيبة وعضو هيئة تدريس في كلية الطب بجامعة جونز هوبكنز. والنتائج التي أقدمها اليوم سبق أن نشرتها منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى جانب كلية بولومبرغ للصحة العامة التابعة لجامعة جونز هوبكنز.

يخلص تقريرنا إلى أن النقص الحاد في الأدوية والإمدادات الصحية والغذاء في فنزويلا، مقترنا بانتشار الأوبئة داخل البلد وعبر حدوده، قد أفضى إلى انهيار النظام الصحي في فنزويلا. وينطبق على الأزمة في فنزويلا تعريف حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة، وينبغي للأمين العام أنطونيو غوتيريش أن يعلنها رسمياً كذلك وأن يقود استجابة شاملة بقيادة الأمم المتحدة تتسم بالحياد والاستقلال والنزاهة.

تنسيق النهج في مجالات شروط الدخول والإقامة والحصول على الحقوق والوثائق.

وأكدت البلدان المشاركة من جديد التزامها بمواصلة عملية كيتو وأعلنت أن الأرجنتين ستضطلع بدور رائد في دفع العملية إلى الأمام واستضافة الاجتماع القادم في بوينس آيرس في شهر تموز/يوليه. وعرضت باراغواي تولي العملية بعد الأرجنتين. وكان من بين المسائل ذات الأولوية التي حددها جميع المشاركين الحاجة الماسة إلى زيادة التعاون الدولي وإلى انخراط الأطراف الفاعلة في المجالين الإنمائي والمالي على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن تلك الحالة الإنسانية غير المسبوقة التي تؤثر على العديد من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك بلدان أخرى.

وعلى الرغم من تلك الجهود، يتم إنهاك القدرات الوطنية أكثر فأكثر، وهو ما ينطوي، في بعض الحالات، على خطر منع دخول أو وصول الأشخاص القادمين في إطار برامج الهجرة النظامية. ومع ذلك، تُظهر التجربة حتى الآن أن الفنزويليين مستمرون في التحرك في جميع أنحاء المنطقة، بشكل نظامي أو غير نظامي وأن من مصلحة البلدان المستقبلية أن تتجنب المواقف التي يظل فيها الفنزويليون من دون وثائق وغير مرئيين ومحرومين من الحقوق الأساسية، وكذلك يكونون معرضين فيها لأعمال عنف أو استغلال أو سوء معاملة. ومع مراعاة تلك الاعتبارات، أود أن أبرز بعض التداعيات والطلبات أمام المجلس والاجتماع الدولي ككل.

أولاً، هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم للدول التي تطبق سياسات باب المفتوح لاستقبال ومساعدة واستضافة تدفقات الفنزويليين الخارجين من بلدهم، بما في ذلك مبادرات عملية كيتو.

ثانياً، ثمة حاجة إلى دعم المجتمعات المحلية التي تستقبل الفنزويليين. ولدى العديد من المجتمعات التي تستقبل الفنزويليين احتياجات خاصة بها، وثمة حاجة أيضاً إلى تقديم الدعم للسكان

أعلى معدلات الإصابة بالسل في ٤٠ عاما. وفي عام ٢٠١٨، لم يحصل على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ما يقرب من ٩ من بين كل ١٠ من الفنزويليين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وعلى الرغم من أن السلطات الفنزويلية أوقفت نشر الإحصاءات المتعلقة بالتغذية في عام ٢٠٠٧، فإن الأدلة المتوفرة تشير إلى انتشار الجوع وسوء التغذية والنقص الحاد في الغذاء. ومن عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، كان حوالي ١٢ في المائة من الفنزويليين - ٣,٧ ملايين شخص - يعانون من نقص التغذية. وتبين الدراسات الاستقصائية الوطنية الفنزويلية أن ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفي بعض المواقع، يتجاوز سوء التغذية الحاد وسط الأطفال حد الأزمة. وتسجل المستشفيات في جميع أنحاء البلد زيادات في حالات وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية الحاد.

وكذلك لم تعد السلطات الفنزويلية تنشر معلومات صحية رسمية. وقد هددت باتخاذ إجراءات انتقامية، بل اتخذتها ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يجمعون البيانات أو يبلغون عن الوفيات أو يتكلمون عن النقص في الأدوية. إن البيانات الموضوعية والتي يمكن التحقق منها مهمة حاسمة لتقييم الحالة وتتبع الاتجاهات والقيام بالاستجابة الإنسانية الفعالة. وعلى الرغم من أن المزيد من المعونة الدولية قد بدأت تدخل البلد، فإن الاستجابة حتى الآن غير كافية وهناك عقبات تعترض التنفيذ. ولئن كان من حق السلطات الفنزويلية أن ترفض عروضاً معينة بتقديم المساعدة، فإنها مسؤولة عن معالجة كامل احتياجات البلد الإنسانية الملحة.

ونوصي الأمين العام بأن يعلن أن فنزويلا تواجه حالة طوارئ إنسانية معقدة وأن يقر بخطورة الحالة، من أجل حماية حق الشعب الفنزويلي في الصحة والغذاء. ويتعين أن تكون الأزمة أولوية قصوى تتطلب تعبئة على نطاق منظومة الأمم

لقد أجرينا أبحاثاً على حدود فنزويلا وفي كولومبيا والبرازيل، حيث قابلنا أكثر من ١٥٠ عاملاً في المجال الصحي وأطرافاً فاعلة في المجال الإنساني ومسؤولين من الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بالإضافة إلى عشرات الفنزويليين الذين عبروا الحدود. واستعرضنا أيضاً البيانات الصادرة عن الحكومة الفنزويلية والمنظمات الدولية والمستشفيات الفنزويلية وغيرها من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي.

وتُظهر البيانات الصحية التي قمنا بتحليلها أن النظام الصحي لا يؤدي وظائفه، فضلاً عن زيادة معدل الوفيات والاعتلال.

وقد قوض الانقطاع الأخير في الكهرباء في جميع أنحاء البلد قدرة المستشفيات العامة على تلبية احتياجات الفنزويليين الطبية. وتشير أحدث الإحصاءات من وزارة الصحة الفنزويلية إلى أن معدل الوفيات النفاسية ارتفع، في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، بنسبة ٦٥ في المائة، وارتفع معدل وفيات الأطفال بـ ٣٠ في المائة. وفنزويلا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي تتزايد فيه نسبة وفيات الرضع، وقد عادت إلى مستويات شهدتها آخر مرة في تسعينات القرن الماضي.

وتتزايد الأمراض المعدية بمعدل مخيف. ففي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦ لم تسجل سوى حالة واحدة فقط من حالات الحصبة. ومنذ عام ٢٠١٧، سجلت أكثر من ٩ ٣٠٠ حالة في فنزويلا و ١٠ ٠٠٠ حالة إضافية في البرازيل، معظمها في المناطق الحدودية. ومنذ عام ٢٠١٦، سجلت أكثر من ٢ ٥٠٠ حالة يشتبه في أنها دفتريا، بينما لم تكن هناك ولا حالة واحدة في العقد السابق. وقد زاد عدد حالات الملاريا في السنوات الأخيرة من أقل من ٣٦ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٤١٤ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٧ - أعلى معدل للزيادة في العالم. وازدادت حالات السل من ٦ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤ إلى ١٣ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧، مسفرة عن

إلى الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون في ذلك البلد، الذي عانى كثيرا. تنيط المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وكما قال رئيس أمريكي آخر قبل عدة سنوات، إن الأمم المتحدة مصممة للتمكين من تحقيق الحرية والاستقلال لجميع أعضائها. وذلك هو سبب وجود هذه المؤسسة.

لقد عانى أبناء الشعب الفنزويلي لست سنوات طوال تحت ضغط القمع. وتسببت سياسات نظام مادورو الاشتراكية في انكماش اقتصادهم بمقدار النصف تقريبا. ويعيش الآن تسعة من كل عشرة أشخاص في الفقر في بلد كان أحد أغنى البلدان في نصف الكرة الغربي. وفقد المواطن الفنزويلي العادي ٢٠ رطلا من وزنه بسبب الحرمان وسوء التغذية. ويعاني الآلاف من الأطفال الفنزويليين الجوع، وفي هذه الساعة، يموت الرضع في المستشفيات في جميع أنحاء فنزويلا بسبب الافتقار إلى الرعاية الطبية الأساسية. وقد استخدم نظام مادورو، في خضم هذا الحرمان والمعاناة، العنف والتخويف ضد كل من يعارض إجراءاته. ففي الأشهر الثلاثة الماضية، زج النظام بـ ٢٥٥ ١ شخص، على الأقل، في غياهب السجون من دون أي مراعاة للأصول القانونية، وقتل ما لا يقل عن ٤٠ من المحتجين. تلك هي طبيعة النظام الذي نتعامل معه. غير أن نظام مادورو لا يشكل تهديدا للشعب الفنزويلي وحده، إنه يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة على نطاق أوسع كذلك.

لقد دفع اليأس المتزايد في فنزويلا إلى نزوح جماعي لم نر له مثيلا على الإطلاق في نصف الكرة الغربي. وهجر أكثر من ٣ ملايين فنزويلي الآن بلدتهم الحبيب، وإذا لم تتحسن الأمور، فيتوقع أن يتبعهم مليونان آخران، حسب التقديرات، قبل نهاية العام. وقد رأيت أنا وزوجتي، من خلال سفرنا عبر المنطقة، نتائج ذلك الحرمان رأي العين. فقد تكلمنا في كنيسة في مانوس، بالبرازيل، مع أسر فرت من الحرمان في فنزويلا. ولن أنسى على

المتحدة للإغاثة الإنسانية. وينبغي للأمين العام أن يطلب من السلطات الفنزويلية أن تمنح وكالات الأمم المتحدة إمكانية وصول كاملة إلى بيانات الخدمات الصحية والتغذية والأمن الغذائي، وأن تسمح لها بإجراء تقييم شامل على الصعيد الوطني للاحتياجات الإنسانية. وستكون الاستجابة التي ندعو إليها ذات مصداقية ومحايدة ومستقلة ونزيهة، إذ أنها ستكون تحت رعاية الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يجتمع بصورة منتظمة لمعالجة الأزمة الإنسانية في فنزويلا، فضلا عن أثرها الإقليمي، بالنظر إلى أن أكثر من ٣,٤ ملايين فنزويلي قد غادروا البلد في السنوات الأخيرة. وندعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التوثيق لانتهاكات الحق في الصحة والغذاء في تقريرها المقبل عن الحالة في فنزويلا. وأخيرا، ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى مواصلة رصد الحالة الإنسانية في فنزويلا وإلى اعتماد مشروع قرار لإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في انتهاكات الحق في الصحة والغذاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بيج على إحاطتها الإعلامية.

وأطلب من مقدمي الإحاطات الإعلامية البقاء في القاعة حتى يتمكنوا من الرد على أي أسئلة قد تكون لدى أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأرحب بنائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأدعوه لأخذ الكلمة.

السيد بينس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنني هنا اليوم نيابة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة الأزمة المستمرة في فنزويلا ولدعوة هذه الهيئة

الرئيس ترامب منذ وقت غير بعيد، فإن المعركة من أجل الحرية في فنزويلا قد بدأت للتو.

وقبل ثلاثة أشهر فحسب، وبعد أن أدى نيكولاس مادورو اليمين الدستورية لفترة ولايته الثانية، والتي سُرت في انتخابات صورية، فإن الجمعية الوطنية، وهي الهيئة الوحيدة المنتخبة حسب الأصول في فنزويلا، قد مارست سلطتها بموجب الدستور واعترفت بزعيم جديد، هو الرئيس المؤقت خوان غوايدو. وفي جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، تقف الأمم معلنة تأييدها للرئيس غوايدو. وفي الشهر الماضي، صوت مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مؤيدا لاستقبال ممثل الرئيس غوايدو. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت مجموعة السبعة بيانا جاء فيه أن الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠١٨ تفتقر إلى الشرعية، ودعت نظام مادورو، على حد تعبيرها، إلى "إعادة سلطة الجمعية الوطنية". وبالأمس، صوتت منظمة الدول الأمريكية، وهي أقدم منظمة إقليمية في العالم، للوقوف إلى جانب الشعب الفنزويلي والاعتراف بممثل حكومة غوايدو باعتباره الممثل الحقيقي الوحيد لفنزويلا.

وبتوجيه من الرئيس ترامب، تعزز الولايات المتحدة بأن تكون أول دولة تعترف بالرئيس المؤقت خوان غوايدو كرئيس شرعي لفنزويلا. وقد انضمت ٥٤ دولة إلينا حتى اليوم. لقد تكلم نصف الكرة الغربي بصوت واضح. وتكلمت الدول في شتى أنحاء العالم. وآن الأوان لكي تتكلم للأمم المتحدة.

في شباط/فبراير، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو إلى استعادة الديمقراطية في فنزويلا ويطلب نظام مادورو بالسماح بدخول جميع المساعدات الإنسانية إلى البلد. ولم يعتمد مشروع القرار (انظر S/PV.8476). فقد استخدمت دولتان ما زالتا تدعمان ذلك النظام الوحشي حق النقض لمنع هذه الهيئة من اتخاذ إجراء. وفي حين تواصل روسيا

الإطلاق عندما نظر إلى أحد الآباء، مع ابنه الصبيين الواقفين إلى جانبه، وعبر عن مدى صعوبة أن يعود الأب إلى داره في نهاية اليوم ويقول، "ليس لدينا ما نأكله اليوم".

وعندئذ، أوما فتياه برأسيهما مؤمنين وقد تذكرتا تلك الأيام. وذات يوم في كارتاخينا، كولومبيا، في مهمة أخرى، رأيت فنزويليين فروا من الحرمان في بلادهم، وحدثني جدة عما آل إليه الحال من سوء شديد في البلدة الريفية الصغيرة، وكيف كان يتعين على أحفادها أن يستيقظوا في الرابعة صباحا للحصول على بطاقة واحدة لشراء قطعة من الخبز. كان أطفالهم يتضورون جوعا، فجمعت أحفادها وفروا من البلد.

تلك هي قصص الحرمان التي لا بد أن يسمعها العالم. والحقيقة هي أن من يبقى في البلد معرض للجريمة والعنف والانفلات الأمني. اللصوص في فنزويلا لا يسرقون المصارف؛ إنهم يسرقون المطاعم بحثا عن الطعام. والعصابات الشرسة وما يسمى "colectivos" حولت الشوارع إلى ساحات حرب. في فنزويلا حاليا أعلى معدلات جرائم القتل في العالم، حيث يُقتل أكثر من ٧٠ شخصا كل يوم. فنزويلا دولة فاشلة، وكما يعلمنا التاريخ، فإن الدول الفاشلة لا تعرف حدودا. وتجار المخدرات والعصابات الإجرامية، وحتى الإرهابيون، مثل حزب الله، يستغلون الفوضى في فنزويلا للحصول على موطئ قدم في المنطقة وتصدير الجريمة والعنف. ولو تركنا الأزمة محتدمة، سوف تنتشر الفوضى والمعاناة فحسب.

إن الصراع في فنزويلا هو بين الديكتاتورية والديمقراطية. ونيكولاس مادورو مستبد ليس له حق مشروع في السلطة. نيكولاس مادورو يجب أن يرحل. ولكن رغم كل المعاناة، فإن الشعب الفنزويلي في جميع أنحاء فنزويلا - في المدن كبيرها وصغيرها - ينتفض. انتفض الشعب ضد قهره وحرمانه. واليوم، سيخرج الفنزويليون الشجعان إلى الشوارع مرة أخرى. وكما قال

للدولة لمنع نظام مادورو من سلب الشعب مما يملكه حقاً، وكما قال الرئيس ترامب، يمكننا أن نكون أكثر صرامة.

وبالإضافة إلى ذلك، دفعت الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٠ طن متري من الأغذية والإمدادات الإنسانية إلى حدود فنزويلا، جاهزة للتوزيع الفوري. وقدمنا ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات لدعم النازحين الفنزويليين والمجتمعات المضيفة التي تدعمهم. واليوم، بتوجيه من الرئيس ترامب، تعلن الولايات المتحدة عن تقديم دعم إضافي بقيمة ٦٠ مليون دولار كمساعدة إنسانية لمواجهة تلك الأزمة. وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة كل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية في فنزويلا، لكن جميع الخيارات مطروحة.

وحتى هذه اللحظة، وبينما تصرفت هيئات دولية أخرى، فقد رفضت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التحرك. ولكن الآن، بعد أن تكلمت أمم نصف الكرة الغربي، فقد حان الوقت للأمم المتحدة للاعتراف بالرئيس المؤقت خوان غوايدو كرئيس شرعي لفنزويلا والاعتراف بممثلها في هذه الهيئة. وينبغي لهذه الهيئة أن تلغي وثائق تفويض ممثل فنزويلا لدى الأمم المتحدة، وأن تعترف بالرئيس المؤقت خوان غوايدو وبممثل الحكومة الفنزويلية الحرة في هذه الهيئة دون إبطاء.

ومع كل الاحترام الواجب، ما كان ينبغي أن يكون السفير مونكادا في هذه الجلسة. وعليه أن يعود إلى فنزويلا، وأن يبلغ نيكولاس مادورو أن وقته قد انتهى. لقد حان الوقت لكي ينصرف.

الرجال والنساء والأطفال في فنزويلا يعانون. وقد دمر اقتصادهم. ودمرت ديمقراطيتهم. إن شعب فنزويلا يدفع الثمن، وقرىبا ستدفع المنطقة والعالم الثمن إذا ما تقاعسنا عن العمل.

والصين عرقلة مجلس الأمن، فإن الدول المارقة، مثل إيران وكوبا، تبذل قصارى جهدها لدعم نظام مادورو.

ولعقود، ظلت كوبا تحاول إيجاد دول عميلة في منطقتنا. وفي حين أن البلدان العادية تصدر البضائع، فإن كوبا تصدر أساليب الطغيان والذراع الطولى. وحتى الآن، تقوم الأجهزة العسكرية والاستخبارية الكوبية بتدريب الشرطة السرية الفنزويلية ودعمها وتجهيزها لإسكات الخصوم وأعضاء المعارضة وزجهم في السجون وتعذيبهم.

وفي الأسبوع الماضي، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات لمعاقبة السفن التي تنقل النفط الفنزويلي إلى كوبا. وقرىبا، بتوجيه من الرئيس ترامب، ستعلن الولايات المتحدة إجراءات إضافية لمساءلة كوبا عن نفوذها الخبيث في فنزويلا. وهذا الأسبوع، بالإضافة إلى تحرك كوبا، استقبلت كاراكاس وفدا من إيران لبدء خدمة جوية مباشرة بين هاتين العاصمتين المارقتين. إن شركة الطيران المدرجة في القائمة السوداء ستستخدم لتصدير الإرهاب من قبل فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، الذي حدده الرئيس ترامب رسمياً كمنظمة إرهابية أجنبية يوم الاثنين. تلك هي الشركة التي يحتفظ بها نيكولاس مادورو، وتواصل تلك الدول دعمه حتى وهو يتسبب في معاناة الشعب الفنزويلي. وقبل شهرين تحديداً، كان الديكتاتور برفص في كاراكاس فعلاً بينما يطلق الرصاص على مواطنيه وتحرق الشاحنات المحملة بالأغذية والأدوية التي تشتد الحاجة إليها.

وعلى خلاف الدول التي تدعم الديكتاتور في كاراكاس، تقف الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب مع شعب فنزويلا. ونحن ملتزمون بمساعدة الأسر والمجتمعات التي دمرها نظام مادورو. وفي هذه المرحلة، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكثر من ١٥٠ من المسؤولين الحكوميين والمنظمات الموالية للديكتاتور. لقد فرضنا عقوبات على الشركات المملوكة

على أحداث التاريخ، فحينئذ يتسنى لقوى الدمار حشد قوتها وتعزيزها. ولذلك، فلنكرس اليوم أنفسنا مجددا للوفاء بالمهمة التي أنشئت لأجلها هذه الهيئة - صون السلم والأمن الدوليين. ونحن على ثقة بأننا إذا فعلنا ذلك، وإذا بذلنا كل جهد ممكن لأجل السلام، فسوف يرشدنا إله السلام وسيبارك لنا اليوم وغدا ودائما.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس اليوم. فليبارك الله الشعب الفنزويلي. وليباركنا الرب جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعيد تشغيل الساعة الرملية الآن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يمكنكم تشغيل ساعتكم الرملية الرائعة لأي عدد من المرات تريدونه، سيدي الرئيس، ولكنني سأخذ ما أحتاج إليه من الوقت.

فنحن قد فوجئنا - أو لم نفاجأ - بعقد مجلس الأمن جلسة استثنائية اليوم بمشاركة نائب رئيس الولايات المتحدة الذي يسركم، سيدي، دائما بلا شك رؤيته في هذه القاعة. ومع ذلك، فإن من المؤسف أنه لا يود الاستماع إلى آراء الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن الحالة في فنزويلا. فنحن نشهد اليوم حلقة مأساوية أخرى بمختلف الصور في محاولة لتغيير النظام في فنزويلا. فالحالة في فنزويلا لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. بيد أن الجهات الفاعلة الخارجية هي التي تسبب تهديدا مباشرا للسلم والأمن في فنزويلا نفسها، وقد استمعنا إلى ذلك اليوم.

واستمعنا إلى وصف مروع لمعاناة الشعب الفنزويلي تحت نير دكتاتور غير شرعي ولا يمكن تخفيفها إلا باتخاذ إجراءات حاسمة من جانب المجتمع الدولي، ومن نافلة القول أنه بقيادة الولايات المتحدة. وأود أن أعلم من أين حصلوا على تلك

ولا يمكن أن يكون هناك يقفون كالمترجمين على هذا التاريخ. ولأجل صون السلام والأمن في نصف الكرة الغربي، يجب على العالم والأمم المتحدة الوقوف إلى جانب الشعب الفنزويلي.

وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل الولايات المتحدة على إعداد مشروع قرار يعترف بشرعية حكومة الرئيس المؤقت خوان غوايدو. ونحث اليوم جميع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم الشعب الفنزويلي الوقوف إلى جانبه في سعيه إلى استعادة الحرية والديمقراطية إلى بلده. وهذا ما يفعله. هو يقف في وجه التخويف والعنف. وحتى اليوم لا يزال شعب فنزويلا يسير المواكب في الشوارع لأجل الحرية. وما يزال يمشي إلى هناك على الرغم من جميع الصعوبات.. وعلى حد تعبير سيمون بوليفار، فإن شعبا يجب الحرية لا بد أن ينالها في نهاية المطاف.

والآن، فقد حان الوقت لكي تؤدي الأمم المتحدة دورها وأن يقف العالم إلى جانب شعب فنزويلا في سيره إلى الحرية. وقد علمنا التاريخ ما يحدث عندما تسمح دول العالم المتحضر باستمرار القمع دون كايح له. فعندما برزت ديكتاتورية وحشية في أوروبا، فشل العالم في التصدي لها، فأزهقت أرواح ملايين الأشخاص من جراء الحرب العالمية الثانية. وأنشئ هذه المؤسسة في أعقاب الحرب لكي يتسنى لجميع الأمم في أنحاء العالم كافة توحيد صفوفها لمواجهة الدكتاتورية. ولذلك، تدعو الولايات المتحدة الأمم المتحدة إلى الارتقاء إلى مستوى غايتها، وأن ترفض قيادة نيكولاس مادورو الفاشلة، وتقف إلى جانبنا وإلى جانب الأمم في جميع أنحاء العالم وفي نصف الكرة الغربي هذا لمساعدة الشعب الفنزويلي على بناء مستقبل أكثر إشراقا.

وكما قال الرئيس ترامب: ”إذا لم تواجه الأكثرية التي تقف إلى جانب الحق الأقلية الخبيثة، فلا مناص من أن يسود الشر“ وعندما تقف الشعوب والأمم الخلوقة وكأنها متفرجة

تنسيق الشؤون الإنسانية على نشر معلومات غير مؤكدة. ونود ألا يكون الأمر كذلك الآن. وعلاوة على ذلك، فإن إعداد تقييم للاحتياجات يعدُّ جزءاً لا يتجزأ من إعداد خطة المساعدة الإنسانية الذي لا يصبح ممكناً إلا بموافقة السلطات الشرعية. ويقوِّض أي تقصير في الامتثال لهذا المبدأ جانباً رئيسياً من القرار ١٨٢/٤٦.

ونرفض رفضاً قاطعاً تصرفات الولايات المتحدة إزاء فنزويلا. فمن ناحية، يستمر فرض جزاءات وقيود جديدة تحول دون تحقيق التنمية في البلد بصورة طبيعية. وبذلك يستمر تضيق الخناق على فنزويلا في وقت ينبغي أن تقدم فيه المساعدة الدولية التي تحتاج إليها الدول بصورة تمكّنها من تهيئة ظروف تستطيع فيها رعاية مواطنيها. ومن ناحية أخرى، فهي تواصل تجفيف موارد الفنزويليين ومصادرة أصولهم المودعة في المصارف الغربية. فمُنذ بداية هذا العام وحده، صادرت الولايات المتحدة ما يزيد على ٣٠ بليون دولار من أصول فنزويلا، مدعية أن بوسع الرئيس غوايدو الذي أعلن توليه للمنصب ذاتياً الآن أن يستخدم تلك الأموال.

ويبلغ إجمالي الأضرار التي ألحقتها إجراءات الولايات المتحدة بالاقتصاد الفنزويلي منذ عام ٢٠١٣ ٢٠٠٠ مئتي بلايين من الدولارات. وعلى الرغم من كل ذلك، فهي لا تزال تدعو وبصوت أعلى من غيرها إلى مساعدة الشعب الفنزويلي.

وبالمناسبة، أود أن أذكر المجلس بأن المساعدة الإنسانية لم تسرَّ بصورة سلسلة في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة نفسها. فهي لم تعالج حتى الآن بصورة كاملة الدمار الذي أحدثه الإعصار ماريا، الذي دمر بورتوريكو وأماكن أخرى، في خريف عام ٢٠١٧. وفي ذلك الوقت كانت هناك مشاكل مروعة، تمثلت في نقص المياه والغذاء والكهرباء والمساعدة الطبية. وباتت ٢٢٥ ٠٠٠ أسرة بلا مأوى. ودُمّرت غلّة محصول كامل ذات أهمية حيوية للحزيرة. وحسب التقديرات المختلفة آنذاك،

الأرقام والشهادات التي سمعنا عنها اليوم. فمتى كانت آخر مرة تكلم فيها المتكلمون اليوم في فنزويلا؟ ومثلما اتضح، فإنه يتعين دراسة الحالة عن بعد، استناداً إلى الفرضية القائلة بأن من يسمى الرئيس غوايدو هو السلطة الشرعية الوحيدة في البلد ومصدراً للمعلومات عما يجري هناك. وبالمناسبة، أود أن أقول للسيدة بيج، التي قدمت لنا وصفاً مقلماً لحالة الرعاية الصحية في فنزويلا ووباء الحصبة هناك تحديداً، إن الأوبئة تحدث للأسف. وهل تعلم السيدة بيج أن السلطات في نيويورك قد أعلنت حالة الطوارئ بسبب وباء الحصبة في نيويورك على بعد بضعة مئات من الأمتار من مبنى مقر الأمم المتحدة في بروكلين؟

وقد شهدنا كل ذلك بالفعل في مناطق أخرى من العالم. وقد استمعنا إلى ما يسمى الشهود ممن استقروا في الغرب يروون قصصاً مروعة عن معاناة الشعوب في العراق وليبيا وسوريا، التي بدأت معاناتها بسبب التدخل الغربي في تلك البلدان على وجه الخصوص وما تزال مستمرة إلى هذا اليوم. فهل يريد المجلس أن يشهد سيناريو مماثلاً في فنزويلا.

وعلى غرار السلطات الشرعية في كاراكاس، فنحن لا ننكر أن الحالة الإنسانية في فنزويلا لا تخلو من العيوب. ونحن على استعداد للعمل معها لتحسين الحالة استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، الأمر الذي يتطلب بين جملة أمور، طلب المساعدة الإنسانية من قبل حكومة شرعية في البلد. ويجب أن تساعد الأمانة العامة في ذلك، غير أن الإحاطة المقدمة بالنيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعطتنا انطباعاً مزدوجاً. فهي قد شددت من جهة على أهمية الفصل بين المهام السياسية والإنسانية في تقديم المساعدة إلى فنزويلا. وغني عن القول أننا نؤيد الحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، فإننا نشعر بخيبة الأمل بسبب أن البيانات المقدمة قد جمعت ونشرت دون موافقة الحكومة الشرعية في فنزويلا. ويبدو أننا نعود مرة أخرى إلى تلك الأوقات التي اعتاد فيها مكتب

فإن موقف بلدان أمريكا اللاتينية إزاء ما يجري في فنزويلا ليس قاطعاً وموحّداً، كما أخبرنا نائب رئيس الولايات المتحدة اليوم. وقد سمعنا ذلك في جلسات المجلس السابقة.

وأنا أستغرب بشدة أن أتكلم مرة أخرى عما ينبغي أن يكون من البديهيات، وهو أن تسوية الأزمة التي نشأت في فنزويلا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الحوار الداخلي الفنزويلي. فلا يوجد من لا يرغب في القيام بذلك سوى الرئيس الذي نصب نفسه، لأنه لم يتلق أوامر بذلك، ولكن لا توجد طريقة أخرى. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الدولية الآتية من منطقة أمريكا اللاتينية بغرض تعزيز الحوار بين الحكومة الشرعية وزعماء المعارضة. وتشير تجربتنا إلى أن اقتراح المكسيك وأوروغواي إنشاء آلية في مونتيفيديو ينطوي على أكبر الإمكانيات في هذا الصدد. فهو ينص على إقامة حوار شامل وجامع، ومن ثم فإن أمامه فرص نجاح أكبر بكثير من المبادرات التي تنص على شروط مسبقة قبل البدء في أي شيء.

وينبغي أن تكون إمكانية الانضمام إلى الجهود الرامية إلى بذل مساعٍ حميدة أو القيام بالوساطة متاحة للجميع في محاولة للمساهمة بشكل بناء في إقامة حوار شامل للجميع في فنزويلا. ومن المؤسف أن ما يجري في المجلس اليوم هو مجرد حلقة أخرى في مسلسل الهجوم المباشر على الحكومة الرسمية في كاراكاس وعلى الفنزويليين العاديين. وأود أن أشير إلى أن من يُسمّون أصحاب النوايا الطيبة يسعون بنشاط، إلى جانب محاولاتهم لفرض الخدمات الإنسانية، إلى تحدي التفويض الذي يحمله أعضاء وفود فنزويلا في المنابر الدولية الرسمية. وسمعنا هذا اليوم من فم نائب رئيس الولايات المتحدة. ولن أعلّق على اللهجة التي تحدث بها، ولكني أود أن أقول إن الممثل الدائم لفنزويلا، الموجود في هذه القاعة اليوم، قد عينته الحكومة الشرعية في بلده، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيينه. وعلاوة على ذلك، فإن من يسمّون أصدقاء فنزويلا يحلون محل السفراء الرسميين

قُدرت الأضرار الإجمالية بين ٤٥ بليون دولار و ٩٠ بليون دولار، ورفضت واشنطن رفضاً تاماً تلقي أي مساعدة دولية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أعرب الرئيس مادورو عن استعداد فنزويلا لإطلاق برنامج دعم وتضامن على الفور من أجل بورتوريكو. وعرضت كوبا أيضاً مساعدة بورتوريكو لمواجهة آثار الإعصار، الأمر الذي رفضته واشنطن أيضاً. وقدمت فنزويلا في نهاية المطاف المساعدة إلى بورتوريكو عن طريق شركة سيتغو Citgo، فرع شركة البترول الفنزويلية في الولايات المتحدة، في حين احترمت الحكومة الكوبية رفض أمريكا للمساعدة ولم تُصرّ أو تستغلّ الموضوع لأغراض الدعاية، رغم أن الكثيرين في الولايات المتحدة لم يكونوا راضين عن القرار.

إن كاراكاس لا ترفض المساعدة الإنسانية المقدّمة، وفقاً للمبادئ التي وافقت عليها الأمم المتحدة. فقد قدّمت روسيا وعدد من البلدان الأخرى هذه المساعدة من خلال منظمة الصحة العالمية. ولن يُمكن الجزاءات والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة من إنهاء الأزمة في فنزويلا. أما بالنسبة للنزاعات السياسية الداخلية في البلد، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الشيء الوحيد الذي سيساعد في تجاوزها هو الحوار داخل فنزويلا نفسها.

وتستمر الولايات المتحدة في زعزعة استقرار الحالة في فنزويلا من خلال خلق أزمة مصطنعة في جميع أنحاء البلد للاستعاضة عن الزعيم المنتخب شرعياً بصنيفة لها. وهناك أمثلة لا حصر لها عن تدخل الولايات المتحدة تدخلاً سافراً في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية واستخدامها القوة العسكرية للإطاحة بالقادة الذين لا تميل إليهم. وأود مرة أخرى أن أسأل جيران فنزويلا عما إذا كانوا لم يتعلموا حقاً شيئاً من التاريخ. ألا يدركون حقاً أن فنزويلا هي مجرد ورقة مساومة في الصراع الجيوسياسي والجيواستراتيجي على النفوذ في المنطقة وفي العالم، الذي يستلهم من مبدأ مونرو الذي أعيد تنشيطه؟ وبالمناسبة،

المركزية وجامعتا أندريس بيلو الكاثوليكية وسيمون بوليفار - باتت فنزويلا، التي كانت تسجل واحداً من أعلى مستويات الدخل في المنطقة، الآن بلداً يعيش ٩٤ في المائة من مواطنيه في فقر، ويعاني ٦٠ في المائة منهم من الفقر المدقع فيما يواجه ٨٠ في المائة خطر انعدام الأمن الغذائي لأنهم لا يملكون ما يكفي من الدخل لشراء الأغذية.

ولذلك، بينما يخفي نظام نيكولاس مادورو غير الشرعي هذه الأرقام، التي تبين أن الاقتصاد في فنزويلا يهوي بسرعة ويفخر بأن البلد لا يحتاج إلى المساعدة الإنسانية، تنهار المستشفيات في ظل عدم وجود اللقاحات أو الأدوية وتظهر مجدداً أمراض كان قد تم استئصالها والبطالة آخذة في التزايد بمعدلات مذهلة، وأصبحت المدن أكثر عنفاً، فيما تنهار إمدادات الكهرباء والمياه وينذر هروب المواهب بمستقبل أكثر قتامة وإثارة للقلق عن أي وقت مضى. وهذا كله مسؤولية نظام أعلن عن عدم شرعيته في قرار للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية. إنه نظام استبدادي يُسكّت وسائل الإعلام ويقمع المعارضة ويسجنها ويسيء استعمال سلطته المطلقة.

وفي هذا السياق، بلغ عدد الأشخاص الذين هاجروا مؤخراً أكثر من ٣,٥ ملايين نسمة، مع استمرار مغادرة ٥٠٠٠ شخص جديد كل يوم، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً للبلدان المضيفة وخدماتها الصحية والتعليمية والإسكانية وخدمات العمالة والاستيعاب فيها. ومن الجدير بالذكر أن بلدان المنطقة قد اضطرت إلى تخصيص موارد محلية كبيرة وغير متوقعة لتقديم هذه الخدمات الاجتماعية إلى مئات الآلاف من الفنزويليين الذين استضافناهم، وهذا في بعض الحالات يتجاوز قدراتنا.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ الإجابة واضحة. إن الأزمة التي لم يسبق لها مثيل ترجع إلى الطابع القمعي وغير المشروع لنظام، أضاف إلى انهيار النظام الدستوري وسيادة القانون افتقاره للكفاءة في الإدارة الاقتصادية والفساد والتحويل غير المشروع

لفنزويلا ويجرّضون على الاستيلاء على الممتلكات الدبلوماسية، وبالتالي فإنهم ينتهكون انتهاكاً صارخاً المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويقوضون بعض أهم قواعد القانون الدولي. وربما كان ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد الذي يروج له زملاؤنا الغربيون بنشاط كبير ينص على تشجيع هذا العمل الذي يشبه أعمال العصابات، ولكن القانون الدولي لا ينص عليه بالتأكيد.

نحث الولايات المتحدة على الاعتراف، أخيراً، بأن للفنزويليين والشعوب الأخرى الحق في تقرير مصيرها. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، وهو أمر نحتّم جميعاً به بإخلاص، فينبغي لها أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهي لن تحظى بالاحترام إلا عند القيام بذلك. وفي نهاية المطاف، لا يروق للولايات المتحدة أن يتدخل أحد في شؤونها. ولا أحد يروق له ذلك.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون على المعلومات القيمة التي قدمها اليوم المتكلمون المدعوون إلى الإحاطة الإعلامية، والتي تتيح لنا مرة أخرى دق ناقوس الخطر إزاء ما تشهده جمهورية فنزويلا البوليفارية من أزمة إنسانية خطيرة وانهيار اقتصادي وتفكك في الخدمات العامة على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ أمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبنما وشيلي وغواتيمالا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس، البلدان الأعضاء في مجموعة ليما، تؤيد هذا البيان.

لفهم الحالة في فنزويلا، يكفي ذكر بعض الأرقام المتعلقة باقتصادها. فعلى سبيل المثال، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل التضخم ١,٥ مليون في المائة في عام ٢٠١٨ وحده وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٤ في المائة منذ عام ٢٠١٣. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية للأحوال المعيشية، وهو مشروع مشترك بين ثلاث جامعات فنزويلية - الجامعة

من المهم أن يتناول المجلس مرة أخرى الحالة في فنزويلا في ضوء الأحداث الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، نحن نأسف ونشعر بالقلق إزاء تدهور الأوضاع في البلد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تؤثر على الملايين من الفنزويليين والتي لا تزال تدفع الكثيرين منهم إلى مغادرة وطنهم بحثا عن فرص معيشية أفضل.

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يعاني ١١,٧ في المائة من سكان فنزويلا من نقص التغذية. كما زادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي كل يوم، يواجه ملايين الفنزويليين تحديات غير مسبوقة للحصول على اللوازم والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات والمياه والكهرباء والتعليم. وظهرت أمراض مثل السل والدفترية والحصبة والملاريا مرة أخرى في جميع أنحاء البلد.

وفي الأسابيع الأخيرة، ازدادت الحالة تعقيدا بسبب انقطاع التيار الكهربائي في معظم أنحاء البلد، والذي استمر لعدة أيام. وكانت النتائج مدمرة.

وشهدنا حالات مأساوية في المستشفيات، حيث كثيرا ما يجبر انعدام الكهرباء العاملين في المجال الطبي على العمل دون الحد الأدنى من الظروف الصحية والأدوات. وعدم توفر المياه يمثل نتيجة مأساوية أخرى لحالات انقطاع التيار الكهربائي تلك.

وعلى نفس المنوال، تم تعليق أنشطة العمل والأنشطة المدرسية مؤقتا في العديد من المناطق، الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية في البلد ويسهم في التدهور الاقتصادي. وبالنظر إلى تلك التوقعات، لا يُتَظَر حدوث أي تحسن ملحوظ في الحالة في الأجل القصير.

للموارد، مما حول بلدا كان ينعم بالرخاء والازدهار مثل فنزويلا إلى بلد يسوده الفقر وانعدام الأمن واليأس.

وثمة حاجة ملحة الآن إلى معالجة الأزمة الإنسانية لملايين الفنزويليين، وهو أمر لا يمكن، بوضوح، إسناده أو ترك السيطرة عليه لنظام غير شرعي يستخدم المعونة حصرا لأغراض دعائية وسياسية. وهناك حاجة ملحة، في الأجل القصير، إلى تقديم المساعدة الإنسانية من خلال منظومة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ربما بدعم ومشاركة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على أرض الواقع. وهذا سيتيح تقديم المساعدة بشكل نزيه ومستقل إلى من هم في أمس الحاجة إليها. غير أنه ينبغي ألا تجعلنا تلك الاستجابة العاجلة والضرورية ننسى أنها ليست سوى مسكنات للمشكلة الفنزويلية، التي تهدد آثارها السلم والأمن في المنطقة، وليست حلا حقيقيا لها. فالحل ينطوي على استعادة الديمقراطية وسيادة القانون في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بقيادة الفنزويليين أنفسهم بطريقة سلمية، في إطار الدستور والقانون الدولي، وذلك بدعم من الوسائل السياسية والدبلوماسية ودون استخدام القوة. ومن ثم، نؤكد من جديد اعترافنا بالجمعية الوطنية ورئيس فنزويلا المؤقت، خوان غويدو، وممثليه المكلفين بهذه الولاية، ودعمنا لهم.

وعليه، فإننا نطلب من المجتمع الدولي وأعضاء المجلس تقديم الدعم لبلدان مجموعة ليما في جهودها الرامية إلى المساعدة على استعادة النظام الدستوري في جمهورية فنزويلا البوليفارية بغية معالجة الأسباب الجذرية للحالة الإنسانية الخطيرة التي نجتمع اليوم بشأنها.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

ونعتقد أن الاتفاق الأخير الذي توصل إليه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتوسع في الأعمال الإنسانية التي يقوم بها في البلد يشكل خطوة مشجعة رغم أن عدد المحتاجين البالغ ٦٥٠.٠٠٠ شخص ليس سوى جزء ضئيل من إجمالي العدد الذي يحتاج إلى مساعدة فورية. ونحن على ثقة بأن ذلك ليس سوى الخطوة الأولى نحو اتخاذ مبادرات وتدابير جديدة لها تأثير إيجابي على حياة الفنزويليين. كما نود أن نشدد على ضرورة التعجيل بإنشاء آليات تسمح للأفراد المأذون لهم بدخول البلد، وتمكنهم من الوصول دون عوائق إلى المناطق الأكثر ضعفاً. ونؤيد توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع وناشد المجتمع الدولي أن يوفر ما يلزم من الموارد المالية للمساعدة الإنسانية المطلوبة بشدة في فنزويلا.

في الختام، نحث أعضاء المجلس على مواصلة التركيز على تحسين الحالة الإنسانية في فنزويلا والنهوض بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتعزيز دور الأمم المتحدة في التفاوض على حل هذه الأزمة الخطيرة للغاية.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): تتابع الصين عن كثب التطورات في فنزويلا. والصين تدعم الحكومة الفنزويلية في جهودها الرامية إلى التمسك بسيادتها الوطنية واستقلالها واستقرارها، وتعتقد أنه يجب تناول الشعب الفنزويلي نفسه لشؤون فنزويلا بصورة مستقلة. والصين تهيئ بالحكومة الفنزويلية وأحزاب المعارضة السعي إلى إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار والتشاور داخل الإطار الدستوري والقانوني.

وموقف الصين بشأن انخراط مجلس الأمن في التطرق للمسألة الفنزويلية ثابت وواضح. وتبدأ نقطة الانطلاق، كما هو الحال دائماً، من دعم روح ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وتعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الفنزويلية والحفاظ على السلام والتنمية على المدى الطويل في أمريكا اللاتينية.

إن الأزمة في فنزويلا لا يمكن حلها عن طريق المساعدة الإنسانية وحدها. ومن الضروري تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات جادة تفضي إلى إيجاد حل للأزمة عن طريق تنظيم عملية انتخابية نزيهة وحرّة وتنافسية، توفر ضمانات لجميع الفئات السياسية وللجهات الفاعلة ويدعمها المجتمع الدولي في مناخ من احترام حقوق الإنسان. كما ندعو إلى أن يكون ذلك حلاً بقيادة الفنزويليين أنفسهم وأن يتم تحقيقه بطريقة سلمية.

وأؤكد من جديد تصميمنا القوي على العمل مع المجتمع الدولي لمساعدة فنزويلا على إيجاد استجابة ديمقراطية للأزمة، تتقيد بالقانون، على الصعيدين الداخلي والدولي، وفي المقام الأول، تمهد الطريق لإعادة بناء مجتمع فنزويلي بروح من الوحدة وفي ظل رؤية مستقبلية.

وإذ ندرك الدور المحوري للدول في العمل الإنساني ومن أجل تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنسانية المقدمة للبلد، فإننا نوجه نداء عاجلاً إلى السلطات الفنزويلية للاعتراف بالحالة الخطيرة التي يجد البلد نفسه فيها. وفي هذا الاتجاه، نشجعها على إتاحة مجال للتنسيق والعمل الإنساني مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع، يدعمها في ذلك المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، للوصول إلى أشد الفئات احتياجاً وضعفاً من السكان.

ونقدر الأعمال المضطلع بها في سياق الفريق المعني بالتعاون وتنسيق المساعدة لتقييم الاحتياجات القائمة. ونحث جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك السلطات الحكومية، على مواصلة العمل من أجل القيام بعمل إنساني متمحور حول الناس. ويجب أن تلي جميع التدابير المتخذة الاحتياجات ذات الأولوية للفنزويليين، مع اتباع نهج يرسى الأساس لإعادة توجيه البلد نحو تحقيق التنمية المستدامة ويمكن ٣,٧ مليون شخص أجبروا على مغادرة وطنهم من العودة.

ويحدونا الأمل في أن تقوم البلدان المعنية برفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على فنزويلا فوراً، وتعمل على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها لتمكين من العودة إلى حالتها الطبيعية، وتقديم المساعدة والدعم إلى البلد، وفقاً للمبادئ الأساسية لتقديم الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية.

لقد وجه ممثل الولايات المتحدة، في وقت سابق في مداخلته، اتهامات لا أساس لها بشأن موقف الصين من هذا البند من جدول الأعمال، ترفضها الصين رفضاً قاطعاً. وكما هو معروف جيداً، ما فتئت الصين تحافظ دوماً على علاقات ودية وتعاونية مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، وفنزويلا من بينها، على أساس المبادئ الخمسة للتعيش السلمي.

وندعم شعوب مختلف البلدان في اختيار مسار إنمائي بشكل مستقل يتناسب مع واقعها الوطني. ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو نفرض إرادتنا على البلدان الأخرى. ويجب على الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تلتزم بإخلاص بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المعترف بها عالمياً التي تحكم العلاقات الدولية، وينبغي لها إبداء احترام حقيقي لاختيارات شعوب البلدان الأخرى باتخاذ الخطوات الملموسة التي تفضي إلى رفاه الشعب الفنزويلي، لا العكس.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإشادة بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس الولايات المتحدة على وجه الخصوص في هذه الجلسة.

لقد رسم مقدمو الإحاطات الإعلامية، الذين أود أن أشكرهم، صورة واضحة تماماً. فنزويلا ما زالت غارقة في أسوأ أزمة إنسانية في تاريخها. وقد ترتبت عن الأزمة الكبيرة والواسعة النطاق عواقب وخيمة في القارة الأمريكية برمتها. وخلافاً لما سنستمع إليه، فإن ما يسمى بالمؤامرة الأجنبية ليست السبب وراء الفوضى. إن النظام الفنزويلي هو الطرف الوحيد المسؤول

والصين تعارض أي تدخل من جانب القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لفنزويلا؛ والتدخل العسكري في فنزويلا؛ واستخدام ما يسمى بالمسألة الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية. لقد بين التاريخ مراراً وتكراراً أن الجزاءات الانفرادية لا تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالات وتؤثر على حياة الناس اليومية. وهي لا تساعد على حل المشاكل أو إحلال السلام في البلد.

فمن ناحية، نسمع كلمات طيبة بشأن رعاية رفاه الفنزويليين، بينما نرى من ناحية أخرى تشديداً للجزاءات المفروضة على البلد بشكل متزايد. ولا يتسق الأمران والدوافع مشكوك فيها.

ومن أجل مساعدة الشعب الفنزويلي في التغلب على ما يواجهه من صعوبات مؤقتة، قررت الصين تقديم المعونات الطارئة المكونة من البضائع المدنية إلى فنزويلا؛ والإمدادات ذات الصلة في طريقها إلى فنزويلا على دفعات. وفي ٢٩ آذار/مارس، سلمت الدفعة الأولى من الأدوية واللوازم الطبية إلى الحكومة الفنزويلية. ومساعدة الصين لفنزويلا تأتي تمثياً مع مبادئها العريقة بشأن المعونة الأجنبية. وتهدف إلى مساعدة الشعب الفنزويلي في التغلب على الآثار السلبية للتدخل الخارجي والجزاءات، من دون فرض شروط سياسية. والصين ستواصل تعاونها مع فنزويلا، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، من أجل تحقيق الرفاه للشعبين.

إن تحقيق السلام والاستقرار في فنزويلا يصب في المصالح الأساسية للبلد وشعبه، كما يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات تفضي بالفعل إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في فنزويلا فضلاً عن كفالة سبل معيشة أفضل لشعبها؛ ويقدم المساعدة البناءة إلى البلد، على أساس احترام سيادة فنزويلا؛ ويعمل على تعزيز التسوية الفعالة للمسائل ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

الأزمة. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢٧ آذار/مارس عن تقديم مبلغ إضافي يصل إلى ٥٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية المقدمة إلى فنزويلا.

ومن الضروري أيضا تقديم المساعدة إلى أكثر من ٣ ملايين فنزويلي اضطروا إلى اختيار طريق المنفى بسبب الفوضى والعنف. وأرحب بالتدابير التي اتخذتها جميع بلدان المنطقة، التي كان تضامنها مثاليا، لا سيما كولومبيا، التي تتحمل العبء الأثقل باستقبال حوالي ١,٤ مليون من اللاجئين والمهاجرين. وهنا أود أن أرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا. وهذا الالتزام المتواصل يستحق منا بالغ التقدير، حتى ونحن نلاحظ استمرار تدفق الأشخاص الذين يغادرون البلد - أكثر من ٥٠٠٠ شخص يوميا - كما أشار الممثل الخاص.

ولا يخطئن أحد: ما لم يكن هناك تغيير جذري في موقف السلطات الفنزويلية، وما لم تتعاون بشكل كامل مع الوكالات الإنسانية، قد تتسارع وتيرة هذا النزوح ويتسبب في تأثير سلبي للغاية على استقرار البلدان المجاورة وتميبتها. ولذلك، أود أن أكرر تضامن فرنسا الكامل مع البلدان المتضررة.

وفي الوقت نفسه، نحث بقوة النظام الفنزويلي على اغتنام الفرصة التي أتاحتها فريق الاتصال الدولي، الذي يسعى، بمشاركة نشطة من فرنسا، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وأخيرا، فإن الأمر العاجل الثالث هو الشروع في انتقال سياسي سلمي في فنزويلا في شكل انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة، تحت إشراف المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمسألة أسباب الأزمة الإنسانية، فمما لا شك فيه أننا سنسمع السلطات الفنزويلية تتهم الأجانب مرة أخرى بأنهم مسؤولون عن مأساة الشعب الفنزويلي. لكن نظام مادورو هو المدير والجهة الفاعلة الرئيسية لتلك المأساة، على حد سواء. فالنظام الحالي بمحاولته التشبث بالسلطة من خلال تنظيم انتخابات

عن هذه الحالة المأساوية، التي تدهورت مؤخرا إلى حد كبير بسبب انهيار واسع النطاق لنظام الإمداد بالكهرباء، تلاه توقف لخدمات المياه.

ولكن الشعب الفنزويلي لم يشهد بعد أسوأ ما في الأزمة. فالمؤشرات المتزايدة على تدهور الحالة، كمؤشرات قياس الفقر والعنف والوفيات، قد تكون مجرد مقدمة لأزمة أعمق ما لم يتم عمل شيء للتخفيف من معاناة الشعب الفنزويلي والتحرك صوب إيجاد حل سياسي وسلمي. والسؤال الذي ينبغي لنا النظر فيه معا هو: كيف يمكننا عكس مسار التغيير المأساوي الجاري؟

لذلك، سأركز على ثلاث مسائل عاجلة تكمل بعضها البعض.

المسألة الملحة الأولى هي ضرورة ضمان وتيسير وصول الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، في ظل الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وفي الواقع، يبدو أن حدود القسوة تتسع باستمرار، إذ أن حلفاء النظام على استعداد لتحويل مسار المساعدات الإنسانية. ويجب إدانة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية، أيا كان مصدره، وفي كل الحالات.

إن الموقف الذي اتخذته النظام الفنزويلي بإنكار وجود أزمة إنسانية وفرض قيود على وصول الجهات الفاعلة الإنسانية يتسبب على نحو متزايد في خسائر كبيرة من حيث الأرواح. وسأكتفي بالإشارة إلى تأثير انهيار نظام الرعاية الصحية على أكثر الفئات ضعفا، فضلا عن زيادة سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات.

لقد كان موقف فرنسا واضحا منذ بداية هذه المأساة. إننا نقف إلى جانب الشعب الفنزويلي. وفرنسا، بصفتها الوطنية ومن خلال الاتحاد الأوروبي، أعدت استجابة تتناسب مع حجم

ويتجلى من الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها أن الأزمة الإنسانية في فنزويلا قد بلغت أبعادا كبيرة، ومن الصواب أن يناقش مجلس الأمن هذه المسائل. وأعلم أن هناك نقاشا قديما لم نحسمه؛ وهو إلى أي مدى يجب أن تصل إليه الحالة السيئة في بلد حتى تشكل ذلك النوع من المسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن. بيد أن الأرقام التي استمعنا إليها اليوم وتأثيرها على الشعب الفنزويلي وجيرانه، وكذلك رأي السلطات الإقليمية والسلطات الدولية، التي يمثلها الممثل الخاص المشترك ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يجعل من ذلك قطعاً، في رأيي، إحدى المسائل التي ينبغي للمجلس مناقشتها.

لقد استمعنا اليوم إلى كيفية عدم تمكن الفنزويليين العاديين من الحصول على الغذاء والرعاية الصحية الأساسية. وقد عادت إلى الظهور الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل الحصبة والحنق. ولا يُعالج فيروس نقص المناعة البشرية، وترتفع للغاية معدلات وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة. وتسبب نقص الكهرباء والمياه في زيادة الحالة سوءاً بشكل كبير، كما ذكر كثير من المتكلمين. إن الأرقام مروعة، ولكننا بدأنا أيضاً نسمع كلمات من قبيل "غير مسبوق" و "لا مثل لها".

واليوم، استمعت إلى بعض الأمور التي لم أكن أعرفها، ولا سيما بشأن الناحية الصحية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيدة بييج. وما سمعته مروع حقاً. فأرقام الملاريا خاصة انطبعت في ذهني. وأعتقد أن الإجابة فيما يتعلق بالحصبة هو الإشارة إلى دراسة جامعة جورج واشنطن عن وسائل الإعلام الاجتماعية الروسية، ولذا فإنني لن أخوض في ذلك. لكنني أعتقد أن أرقام الملاريا وحدها ينبغي أن تُفزعنا حقاً.

ومما يزيد من الصدمة، أن الأزمة من صنع الإنسان، كما قال عدد من المتكلمين، بل والأكثر من ذلك، لأن فنزويلا كانت بلداً مزدهراً. وأفهم من أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، أن فنزويلا كانت تعتبر

رئاسية صورية، وقمع المعارضة، والأصوات المخالفة، واحتكار ثروة فنزويلا، قد أوصل البلد والسكان برمتهم إلى حافة الانهيار. وقد استخلص العديد من البلدان، بما فيها فرنسا وشركاؤها الأوروبيون، الاستنتاجات الضرورية من تلك الحالة. لقد أصبح رئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو، الرئيس المؤقت، ليس نتيجة للدعم الخارجي، ولكن من خلال التمسك بالدستور الفنزويلي، وبهدف عقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

ومن غير المقبول أن يكون بقاء نظام على حساب حياة السكان. ونحث السلطات الفنزويلية على السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني إلى الفنزويليين، والمضي قدماً صوب حل سلمي وديمقراطي ومستدام. وسيحتاج مجلس الأمن إلى إظهار وحدته للاضطلاع بالدور الذي يجب أن يضطلع به في هذه الحالة. ويتمثل الهدف في تشجيع التوصل إلى حل مُتفاوض عليه وسلمي للأزمة. ويجب تجنب استخدام القوة والعنف في فنزويلا - وهذه مسألة تود فرنسا تأكيدها بوجه خاص. فلا يمكن أن يوجد سوى حل سياسي وسلمي، الأمر الذي يتطلب إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

وبينما تتأرجح فنزويلا على حافة الانهيار، فإن دورنا ليس أن نكون بديلاً للشعب الفنزويلي، بل على العكس، هو السماح لشعب فنزويلا بالتحدث بحرية، والتعبير عن رغبته في تقرير مستقبله من خلال إعادة إرساء الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا. وهذا هو جوهر ومغزى الجهود التي تبذلها فرنسا في هذا الصدد.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة، فضلاً عن الولايات المتحدة على اقتراح هذه المناقشة اليوم، ونائب الرئيس بنس على حضوره إلى مجلس الأمن.

الأعضاء إلى المجالات الثلاثة التي حددها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

إننا ندعو نظام مادورو وجميع الجهات الفاعلة إلى تسهيل العملية الإنسانية والسماح بوصول المزيد من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، دون عوائق، لإيصال المساعدات الإنسانية، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفنزويلي. وأكرر أنه مما يتعارض مع القانون الدولي محاولة حرمان السكان من المساعدة التي يحتاجونها، ولا سيما فيما يتعلق بالغذاء.

وأود أيضا أن أعثم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء إلى دعم جهود الأمم المتحدة. ومن جانبنا، تعهدنا بتقديم حزمة معونة إنسانية قيمتها ما يقرب من 9 ملايين دولار لتلبية أشد الاحتياجات في فنزويلا والبلدان المضيفة. ويحدونا الأمل في أن تلي حزمة المعونة أشد الاحتياجات الصحية والتغذوية من خلال دعم غرف الطوارئ وأقسام الولادة. ويحدونا الأمل في أن تساعد السكان الذين يفرون من ديارهم من أجل الحصول على الدعم الحيوي، ونأمل أن تساعد على تلبية الاحتياجات العاجلة للذين أُجبروا على الفرار من فنزويلا، والذين هم أكثر عرضة لخطر الاستغلال. ولذلك، نعتزم توفير إمكانية حصول المهاجرين على الوثائق الشخصية والمعلومات بشأن كيفية الحصول على الخدمات الأساسية.

ومن المهم أن نكون واضحين في أن المعاناة التي يواجهها الشعب الفنزويلي هي ثمرة سنوات من سوء الإدارة من قبل حكومة الأمر الواقع. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، ولكن، كما قال العديد من المتكلمين اليوم، إننا لن نحل الأزمة.

والتغيير السياسي أمر مُلح بنفس القدر. وقد جرد الرئيس المؤقت الشرعي - خوان غوايدو - من حصانته بوصفه رئيسا للجمعية الوطنية. وألقي القبض على رئيس ديوانه، وآخرون ممن يحاولون تأمين السلام والديمقراطية في فنزويلا عانوا من أشكال

ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. وكونها تنتقل من هذا المركز لتكون لديها أنواع المشاكل التي استمعنا إلى وصف لها اليوم، أمر يستلفت حقا اهتمام المجتمع الدولي.

وأود أيضا الإشارة إلى حالة اللاجئين. إن الرقم الذي سمعناه هو أن 3,4 ملايين فنزويلي غادروا بلدانهم من أجل الذهاب إلى بلدان مجاورة. وأنا أيضا أرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا هنا اليوم، ونشيد به بحكومته؛ وبزميلنا في مجلس الأمن، من بيرو؛ وبالأحرين في المنطقة الذين وفروا الملاذ والأمل للملايين من الفنزويليين العاديين. ولكن لا يمكننا أن نعتمد فقط على الجهود التي تبذلها المنطقة لأنه، كما سمعنا اليوم، يُتوقع أن يرتفع هذا العدد بشكل كبير جدا.

وأود أن أشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، عن طريق الممثل الخاص المشترك، على ما بذلاه من جهود. وأعتقد أننا نتفق على أنه مما يُعد خطوة إيجابية أولى أن نظام مادورو لم يعد ينكر وجود أزمة، وأنه يُسمح للصليب الأحمر والأمم المتحدة ببدء الاستجابة الإنسانية الدولية. وقد حدد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوضوح حجم ما يلزم، الأمر الذي يشير إلى مقدار ما زال يتعين القيام به.

وتتفق المملكة المتحدة مع أغلبية أعضاء المجلس بشأن الحاجة إلى بداية جديدة في فنزويلا، وسنعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للتأكد من أن المساعدة يمكن أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ومع ذلك، أود أن أردد ما قاله نائب الرئيس بنس، في معرض تركيزه على الديمقراطية وسيادة القانون. إننا نقف مع الشعب الفنزويلي. وهذا ما يتعلق بما يلزم لمساعدة الشعب الفنزويلي. ولذلك، فإننا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لحشد استجابة إنسانية دولية متناسب وخطورة الحالة وتستند إلى مبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة. وألفت انتباه الدول

على الاحتياجات وعدم استخدامها في تحقيق غايات سياسية. وأشيد أيضا بجهود الأمم المتحدة وجميع الموظفين العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين في فنزويلا، فضلا عن الشركاء الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي ذكره زميلي ممثل فرنسا.

ثانيا، مع عدم توفر حل سياسي، ستستمر الحالة الإنسانية في التدهور. وتكرر بلجيكا دعوتها إلى الشروع مبكرا في عملية سياسية سلمية تمهد الطريق نحو إجراء انتخابات رئاسية حرة وتتسم بالشفافية، ونحو المصالحة في فنزويلا. وكما سبق أن قلت في مناسبات عديدة، فإن انتخابات أيار/مايو ٢٠١٨ الرئاسية لم تكن حرة ونزيهة ولا ذات مصداقية، وبذلك جردت حكومة نيكولاس مادورو من شرعيتها الديمقراطية.

نحن ندعم خوان غوايدو في مسعاة لتنظيم إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وديمقراطية. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع بلدان المنطقة، فريق الاتصال الدولي الذي يهدف بصفة خاصة إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية في المستقبل القريب. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة إظهار التزامهم الكامل بتلك المبادرة.

في هذا الصدد، تشعر بلجيكا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث زيادة في المعونة العسكرية الأجنبية المقدمة إلى نظام مادورو والتي لا تزال أهدافها بعيدة عن الوضوح. وكما سبق أن قلت، فإن بلجيكا تدعو إلى إيجاد حل سلمي للوضع في فنزويلا، وأن وجود قوات الأمن الأجنبية لن يساعد على تحقيق ذلك الهدف، ولكنه يتعارض معه تماما.

ثالثا، ناشد من أجل حماية المواطنين الفنزويليين من جميع أشكال العنف. فللشعب الفنزويلي الحق في التعبير عن نفسه بدون خوف من الاضطهاد السياسي. إن تخويف أعضاء الصحافة والمجتمع المدني أمر غير مقبول. وتوجه بلجيكا نداء عاجلا من أجل الاحترام الكامل للحقوق المنصوص عليها في الدستور وحصانة جميع أعضاء الجمعية الوطنية، بمن فيهم

مماثلة من التخويف والتهديد. ونؤيد السيد غوايدو تأييدا كاملا جهوده الرامية إلى أحداث التغيير اللازم. إن شعب فنزويلا يستحق مستقبلا أفضل.

أكرر إننا نعتقد أن الوقت قد حان لبداية جديدة، مع إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اشكر الذين دعوا إلى تقديم هذه الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدموها.

بغية الحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل معا لتعزيز التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وندعو إلى تجنب العنف بأي ثمن. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط - أولا، أهمية وصول المساعدات الإنسانية بالكامل وفقا للمبادئ الإنسانية؛ ثانيا، ضرورة الشروع في أقرب وقت ممكن في عملية سياسية سلمية تمهد الطريق نحو إجراء انتخابات رئاسية حرة وتتسم بالشفافية؛ وثالثا، توجيه مناشدة لحماية المواطنين الفنزويليين من جميع أشكال العنف.

أولا، من الواضح أن الحالة في فنزويلا تشكل أزمة إنسانية، كما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات الإعلامية. وهناك نحو ٢٥ في المائة من الفنزويليين بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتشمل فئات السكان الأشد تضررا الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية مزمنة، والنساء الحوامل، والأطفال الصغار، والسكان الأصليين. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناة تلك الفئات الضعيفة.

تحض بلجيكا جميع الجهات الفاعلة على السماح بوصول الإمدادات والموظفين الإنسانيين إلى البلد بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق. ونذكر بضرورة احترام المبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلالية في تقديم المساعدة الإنسانية، ونشدد على أهمية تقديم هذه المساعدة وفقا للمعايير القائمة

الإبقاء على حدودها مفتوحة وأن تسهل عليهم دخولها. وفي ذلك الصدد، وكمثال على ذلك، نعترف بالجهود الرامية إلى تشجيع التضامن الدولي، وهي جهود تبذلها كوبا لدعم العديد من البلدان، ليس في منطقتها فحسب، بل في مناطق أخرى، وبخاصة في أفريقيا، بما في ذلك بلدي، جمهورية غينيا الاستوائية، في مجالي الصحة والتعليم، من بين أمور أخرى.

إننا نواجه أزمة حقيقية فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين. فقد غادر حوالي أربعة ملايين فنزويلي بلدهم. وبالنظر إلى هذه الحالة، يجب، استنادا إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فعل المزيد لتقديم دعم إضافي إلى الذين يغادرون فنزويلا وكذلك إلى البلدان التي تستقبلهم. وعلى سبيل المثال، ندعو الجهات المعنية إلى التعاون لضمان أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية متقيدا بالأنظمة التي تنظم المعونة الإنسانية، وأن تصل إلى المحتاجين من دون أي تمييز أو تفرقة.

علاوة على ذلك، ما زلنا مقتنعين، لكون الأزمة مشكلة وطنية في فنزويلا، بأن الحوار والمفاوضات بين الجهات السياسية الوطنية الفاعلة أفضل طريقة للتغلب عليها. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أن تضع الأطراف المعنية جدولا زمنيا للتفاوض يعمل في إطاره ممثلو المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كوسطاء محايدين.

نرحب بألية مونتيفيديو التي يتمثل هدفها في الحفاظ على السلام في فنزويلا، استنادا إلى مبادئ عدم التدخل والحل السلمي للنزاع.

نظرا لهذه الحالة المتوترة والمضطربة، نعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف، سواء كانت ضالعة في الأمر مباشرة أم لا، أن تمتنع عن إصدار بيانات أو اتخاذ إجراءات يمكن أن تعتبر تهديدا باستخدام القوة، حتى لا تزيد من حدة التوترات بشكل كبير، ولا تفضي إلى مزيد من التصعيد في العنف وتتسبب في مزيد من الضرر.

رئيسها. ويجب احترام حقوقهم المدنية وحريةهم وسلامتهم البدنية في جميع الأوقات. ويجب أن يكونوا قادرين على أداء مهامهم من دون أي شكل من أشكال التخويف.

في الختام، أشكر بلدان المنطقة على دعمها للاجئين والمهاجرين الفنزويليين، ولا سيما كولومبيا، المثلة هنا اليوم بوزيرها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدموها إلينا في بداية هذه الجلسة.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية على نحو وثيق تطورات الحالة وتزايد التوترات في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونأسف لأن الحالة تتدهور بوتيرة متزايدة، ونعرب عن قلقنا من أنه إذا استمرت الحالة على مسارها الحالي، فقد نتوصل إلى سيناريو غير مقبول وغير مستصوب للشعب الفنزويلي والمجتمع الدولي. أود أن أذكر أن غينيا الاستوائية تدين جميع الأعمال التي يمكن أن تقوض احترام حقوق الإنسان، ونؤمن بحرية التعبير، وبأنه يجب احترام جميع المظاهرات السلمية، ما دامت تجري في إطار التقيد بالقوانين ذات الصلة السارية المفعول في البلد.

أؤكد من جديد التزام بلدي بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يحظران بشكل قاطع استخدام القوة والدعوة إلى احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيادتها. ونحن نتشاطر مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قلقه، ومؤداه أن الحالة الإنسانية في فنزويلا تسير من سيئ إلى أسوأ.

وفي حين نشيد بالتضامن الملحوظ وحسن التوقيت لبلدان المنطقة وبالعمل النبيل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية التي تقدم الدعم للبلدان العشرة في المنطقة التي تستضيف ملايين الفنزويليين، مع ذلك من الضروري أن تستمر تلك البلدان في

بعدما بلغ عدد النازحين حوالي ٣,٥ ملايين نازح موزعين على ١٥ دولة مجاورة، وأضحى ٧ ملايين فنزويلي بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، بناء على تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبشكل خاص ما ذكره السيد لوكوك قبل قليل في إحاطته الإعلامية في بداية أعمال هذه الجلسة. وعلينا حثّ الحكومة الفنزويلية على فتح المعابر الحدودية لدخول المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء لكي تصل إلى أكبر قدر ممكن من المحتاجين، وفقا للمبادئ والمعايير الدولية المعتمدة والمتعارف عليها.

نجدد دعوتنا لكافة الأطراف الفنزويلية إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات تصعيدية، وتغليب المصلحة العليا لفنزويلا، بما يحفظ أمنها واستقرارها ووحدتها، ويحقق تطلعات الشعب الفنزويلي؛ وإلى البدء في حوار جاد وشامل كفيل بحقق دماء الشعب وحفظ كرامته ومعالجة جذور الأزمة وتجنّب فنزويلا ودول المنطقة الانزلاق في دوامة العنف وعدم الاستقرار. وندعم هنا كافة الجهود الإقليمية والدولية التي تُبذل للمساعدة على التوصل إلى حل للأزمة بشكل سلمي. وفي الختام، تجدد دولة الكويت التزامها التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الداعية إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفقا لما نصت عليه المادة ٢ من الميثاق.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
يود وفد بلدي أن ينوه بحضور الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ وفي وقت سابق، بحضور السيد مايك بينس، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. نود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما السيد لوكوك وموظفيه الممتازين في فنزويلا. ونطلب منه أن ينقل خالص امتناننا وتقديرنا للعمل الممتاز الذي يقومون به في فنزويلا، إذ يرسلون ويقدمون المساعدة التي تشتد حاجة الشعب الفنزويلي إليها في خضم حالة من عدم اليقين والاحتقان السياسي.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية تتطلب من جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين إعطاء الأولوية لمصالح الشعب الفنزويلي على أي مصالح شخصية أو حزبية. ولذلك، نحث مرة أخرى الجهات الفاعلة السياسية على زيادة جهودها الرامية إلى تيسير سيناريو مفاوضات سلمية والقبول بالمساعي الحميدة للأمين العام في التسوية السلمية للمنازعات ومشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التوصل إلى اتفاق مثمر ومستدام لتعزيز النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على مشاركته معنا في هذه الجلسة وكذلك نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد مايك بينس. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

نحن أمام أزمة إنسانية مقلقة ونخشى أن تتجاوز تداعياتها فنزويلا ودول جوارها في حال عدم التعامل معها بشكل سريع. ولا شك في أنه ستكون لها انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار الإقليميين وسيكون من الصعب حينها التعاطي مع تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

فالقلق يساورنا إزاء الوضع الإنساني في ظل ما يواجهه أبناء شعب فنزويلا من نقص حاد في المواد الغذائية والأدوية والمياه والكهرباء، وجميعها متطلبات معيشية أساسية تدلل على الوضع الاقتصادي الصعب؛ حيث ارتفعت على أثره معدلات التضخم إلى مستويات حرجة. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عملية نزوح كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، غالبيتهم من النساء والأطفال. وقد أدى ذلك إلى وضع ضغوطات اقتصادية وسياسية على دول جوار فنزويلا المستقبلية للنازحين وعلى قدرتها على توفير الملجأ والغذاء والأمن لهم،

لذلك تحت جنوب أفريقيا جميع الأطراف على احترام ضرورة الحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية إلى فنزويلا. وندعو أيضا المجتمع الدولي إلى دعم إيصال المساعدة الإنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة.

إننا ممتنون للغاية لتمكننا من القول إننا قمنا بزيادة عدد الأفراد إلى أكثر من ٤٠٠ فرد، ونأمل أن نرى المزيد منهم في فنزويلا وزيادة وجود الأمم المتحدة في البلدان المجاورة. وينبغي لنا أن نفعل ذلك من خلال المنظمات الدولية الأخرى، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل تعزيز الحياد والنزاهة اللذين توجد حاجة ماسة إليهما لتقديم المساعدات الإنسانية إلى فنزويلا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، على غرار الآخرين، أن أوجه شكري إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وسأركز مداخلتي على معالجة ثلاث نقاط تتعلق بالحالة الإنسانية. وأعتقد أن هذا من المفترض أن يكون محور تركيزنا الرئيسي اليوم.

أولا، إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة، التي نتابعها عن كثب. وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية اليوم، يواجه شعب فنزويلا العديد من الصعوبات، ولا يمكن، بل لا يجب تجاهلها. وتظهر الحقائق أيضًا أن هناك ملايين اللاجئين يعبرون الحدود، مما يؤثر على البلدان المجاورة، وينبغي أيضًا معالجة هذه المسألة. ونشكر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين. إننا نؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف المعاناة التي يعيشها الشعب الفنزويلي. وبالطبع، فنحن ندعم أيضًا عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى الآن. لقد أحطت علما بالمجالات الثلاثة التي تستحق اهتمام المجلس، على النحو الذي عرضه وكيل

إن التضامن الدولي هو إحدى السمات المميزة لمعظمنا في البلدان النامية، بما فيها كوبا. وتتطلب الحالة في فنزويلا أن يكون مجلس الأمن بناءً ومتحدا في معالجة الحالة الإنسانية والسياسية التي تواجه البلد.

إن الحالة السياسية والصعوبات الاقتصادية المستمرة في فنزويلا ناجمة عن العديد من العوامل، بما في ذلك الديناميات الجيوسياسية المتضاربة. ويقتضي ذلك أن يركز المجلس عما نحم عن ذلك من حالة إنسانية في فنزويلا وأثرها السلبي على الناس العاديين. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على موقف جنوب أفريقيا بشأن مسائل ثلاث.

أولا، يجب أن يتم تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال، بما يتفق تماما مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. فقد مكنت هذه المبادئ المجلس من اتخاذ إجراءات في حالات صعبة أخرى من أجل دعم الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وينبغي أن يكون ذلك هو النهج المركزي للمجلس في هذا الشأن. ونتفق تماما مع الأمين العام في هذا الصدد. ولا ينبغي للمجلس أن يسيئ المساعدة الإنسانية.

ثانيا، من المهم أن يتم تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال وبدون عوائق بالتنسيق والتعاون مع الحكومة الفنزويلية، مع الإقرار بالمبادئ الأساسية لسيادة الدول، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. لذلك، من الضروري الاعتراف بالهياكل القائمة في فنزويلا والعمل معها كي لا يتم إنشاء هياكل موازية قد تتسبب أيضا في زيادة التوترات في ذلك البلد.

ثالثا وأخيرا، ينبغي أن يستند تقديم المساعدة الإنسانية إلى تقييم مناسب ودقيق للحالة من حيث الاحتياجات - كما قال السيد لوكوك - من أجل المطابقة بين تلك الاحتياجات والدعم المناسب وللتجنب التام لإمكانية استغلال التدخل الإنساني كذريعة لزيادة التوترات، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية المتعلقة بالحاجة إلى الحوار. وتكرر إندونيسيا التأكيد على أن الحوار هو أحسن سبيل لتوفير أفضل الظروف لتدفق المساعدات الإنسانية بسلاسة. وفي الواقع، من أجل حل المشكلة الأوسع في فنزويلا، فإننا نحث جميع الأطراف مرة أخرى على إعطاء الأولوية للحوار وقبول المساعي الحميدة للأمم العام، بغية المساعدة على حل الأزمة. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع البلدان التي لها تأثير على الأطراف على القيام بدور إيجابي. لقد اعتقدت إندونيسيا دائماً أنه يجب أن يكون هناك حل تفاوضي قائم على الحوار بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الخيار المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً، يتعين على مجلس الأمن ككل أن يبذل قصارى جهوده حتى لا يعرقل ولكن يفتح السبل التي تؤدي إلى تسوية الحالة المستمرة بشكل بناء وسلمي. لقد اجتمع مجلس الأمن ثلاث مرات لمناقشة الحالة في فنزويلا، لكنه لم يتمكن حتى الآن من إحداث أي أثر في البلد. ومرة أخرى، فإن هذا اليوم يوم حزين آخر بالنسبة للمجلس. واستناداً إلى مبادئ الميثاق، يجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته عن طريق مساعدة فنزويلا على استعادة الاستقرار والحياة الطبيعية فيها. ويجب أن يعمل صفا واحداً. ولا يمكن مواجهة التحدي الإنساني الناجم عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية ما لم يقرر المجلس تجاوز خلافاته. وبالاقتباس من الشعار الوطني لإندونيسيا، فإن ذلك يعني "الوحدة في إطار التنوع"، على الرغم من أن المجلس قد يكون متنوعاً في آرائه، فإنه يجب أن يتحد في عمله من أجل الصالح العام للبشرية. فلنشت لأبناء شعب فنزويلا أن مجلس الأمن يمكن أن يتحد وسيكون متحداً. ولنظهر لهم أننا نهتم بهم ولن نتركهم في حالة فقدان الأمل واليأس.

وأتذكر ما قاله داغ همرشولد: إن الأمم المتحدة "لم تنشأ لكي تدخل الجنس البشري الجنة، بل لإنقاذ البشرية من

الأمين العام مارك لوكوك حسب الأصول. وأشكره شكراً جزيلاً على ذلك.

أعتقد أن العديد من الدول الممثلة في القاعة تتهتم بمحنة الشعب الفنزويلي ولديها نوايا حسنة. ولكن النوايا الحسنة لا تكفي. ولا يهم كيف يتم تقديم المساعدة. وينبغي أن توجه البلدان مساعدتها إلى منظومة الأمم المتحدة، فهي نزيهة وتحظى بثقة الشعب الفنزويلي. والأهم هو أن تصل المساعدات إلى المحتاجين حقاً، أي أبناء شعب فنزويلا.

لقد حان الوقت لأن تقوم الأمم المتحدة مرة أخرى بدور حاسم، ليس فقط في المساعي الحميدة، بل أيضاً من خلال اضطلاعها بدور الراعي الجيد للإنسانية، من خلال تنسيق تقديم المساعدات الدولية. ولدى الأمم المتحدة الولاية والخبرة، كما هو منصوص عليهما في ميثاقها،

"لتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

إننا نحث على أن يسترشد أي تقديم للمساعدة من جانب أي طرف بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وقد أشار الكثيرون بالفعل إلى تلك النقاط. ويجب ألا يكون لهذه المساعدة أي أهداف سياسية، وينبغي تقديمها استناداً للحاجة، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الفنزويلية وفي ظل الاحترام التام لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. ومن الضروري بشكل مؤكد أيضاً تهيئة الظروف التي ستمكن من تقديم المساعدات الإنسانية بنجاح للأشخاص المحتاجين. ونقدر منح حق الوصول الكامل للعاملين في المجال الإنساني في فنزويلا. كما ينبغي تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين في البلدان المجاورة.

إحصائياً في كل التصنيفات الاجتماعية والاقتصادية. وما يزيد الأمر سوءاً هو أن الحكومة ليست فقط غير قادرة على حل تلك المسائل، بل إنها تسهم أيضاً في تعميق الأزمة من خلال إنكار حجمها وتجاهل عروض المساعدة.

وأود أيضاً أن أشكر كاتلين بيج على تقرير جامعة جون هوبكنز، ونحن نعتبر نتائجه مقلقة للغاية.

لقد كان للأزمة الإنسانية الحالية في فنزويلا تأثير مقلق بشكل خاص على النساء والفتيات اللائي هن أكثر الفئات ضعفاً في غالبية الصراعات والأزمات. ويزيد الاتجار بالنساء لممارسة الجنس والعمل القسري في جميع أنحاء المنطقة. علاوة على ذلك، تواجه النساء في فنزويلا المزيد من التحديات والمخاطر، بما في ذلك ارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني، ونقص المواد التي تحتاجها النساء، وارتفاع مستويات وفيات الأمهات.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتلبية الاحتياجات العاجلة للغاية، ويقع على العناصر الفاعلة الفنزويلية بمختلف انتماءاتهم السياسية المسؤولية عن وضع مصالح الشعب الفنزويلي في صلب أعمالهم في هذا الوقت الحرج. غير أنه يتعين أن يعترف النظام القائم بحكم الأمر الواقع بالمشكلة أولاً وأن يسمح بدخول المساعدة الإنسانية على نطاق واسع إلى فنزويلا.

وفي هذه اللحظة، يعبر المزيد والمزيد من الناس - بواقع ٥٠٠٠ شخص يومياً - الحدود، لينضموا إلى أكثر من ٣ ملايين فنزويلي سبق أن فروا من البلد، تاركين وراءهم غير الراغبين في المغادرة أو غير القادرين على ذلك على الرغم من أنهم مجبرون على العيش في ظروف بائسة للغاية. ولا يمكن للمجلس أن يبقى مكتوف الأيدي في مواجهة هذه الأزمة، التي تؤثر سلباً على السلام والأمن في المنطقة.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية بمحافظ على الأبواب مفتوحة وتقديم المساعدة للاجئين.

وتطلب إندونيسيا من مجلس الأمن أن يتصرف بوحدة وعزم حتى يكون على الجانب الصحيح من التاريخ، أي جانب تحقيق السلام في فنزويلا. وأود أن أردد دعوة وكيل الأمين العام مارك لوكوك إلى فصل الأهداف الإنسانية عن الأهداف السياسية. وهذا ليس وقت القدر والفضح. فلنركز على إنقاذ الأرواح وعلى العديد من أطفال فنزويلا حتى يكون لهم مستقبل أفضل. ويجب أن أقول أنه بعد البيان الأخير الذي ألقته أمام المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8476)، تلقيت مكالمات من أشخاص عاديين في كراكاس، ليس فقط لشكرنا على بياننا ولكن أيضاً لتذكيرنا جميعاً هنا في المجلس بوضع خلافاتنا جانبا، والتفكير في أبناء شعب فنزويلا كافة. لقد فتحنا مجلس الأمن أمام فنزويلا؛ فلنفتح الآن قلوبنا ولنسلط الضوء على فنزويلا.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة والزاهرة بالمعلومات في مناقشة اليوم. لقد أثبتت مداخلات مقدمي الإحاطات الإعلامية بوضوح لنا جميعاً خطورة الحالة الإنسانية التي يتعين معالجتها بطريقة عاجلة لمساعدة شعب فنزويلا.

وليس هناك شك في أن شعب فنزويلا يواجه أزمة إنسانية خطيرة، من صنع الإنسان ونتيجة للفساد وسوء الإدارة. علاوة على ذلك، تستمر معاناة شعب فنزويلا وتتفاقم الحالة، جراء رفض نظام نيكولاس مادورو القائم بحكم الواقع منح حق الوصول إلى بلد يحتاج بشدة إلى المساعدات الإنسانية. والواقع الميداني غني عن البيان. فالقطاع الصحي في حالة انهيار تام. ويوجد نقص في الغذاء والدواء بشكل منتظم وليس متقطع. ولا ينبغي أن يعاني الأطفال من سوء تغذية واسع النطاق، وزيادة معدل وفيات الرضع والأمهات، وظهور الأمراض المعدية التي تم استئصالها منذ فترة طويلة في بلد يمتلك كل الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لتحقيق الازدهار، وينبغي أن يتبوأ الصدارة

المعانة البشرية. وعلينا أن ندعم الفنزويليين في تحقيق آمالهم في حياة كريمة في بلد ديمقراطي ومزدهر. فالوقت قصير، ولا يمكننا أن نظل غير مباليين.

أخيراً، نحث النظام القائم بحكم الأمر الواقع في فنزويلا على أن يحترم ويحمي بالكامل حرية وسائط الإعلام، بما في ذلك سلامة وأمن الصحفيين. وندين بشدة الهجمات العنيفة وأعمال التهريب التي تُمارس ضد الصحفيين الأجانب والمحليين على السواء. وينبغي التحقيق في كل هذه الحالات بطريقة شاملة ومستقلة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أيضاً أن يرحب في جلسة اليوم بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس الولايات المتحدة. ونشكر المتكلمين على إحاطاتهم المتعمقة عن الحالة الإنسانية في فنزويلا.

إن كوت ديفوار، التي تتابع التطورات في فنزويلا باهتمام خاص، تلاحظ مع الأسف المأزق السياسي والمؤسسي في البلد. وهذا التوتر السياسي يؤثر بشكل خطير على حالة اقتصادية صعبة بالفعل ويتسبب في تفاقم أزمة إنسانية تتسم بتدهور الحالة الصحية والغذائية، التي تتجلى تداعياتها على صعيد المنطقة شبه الإقليمية. وإجمالاً، يحتاج ٧ ملايين فنزويلي، حوالي ربع السكان، إلى الغذاء والرعاية الطبية، بحسب الوكالات الإنسانية. وقد لجأ حوالي ٢,٥ مليون شخص منهم إلى البلدان المجاورة.

وتتطلب الحالة الإنسانية الطارئة في فنزويلا مشاركة أكبر من جانب المجلس من أجل توفير استجابة مناسبة للاحتياجات الحالية للملايين الذين يعانون، وذلك مع احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني. ويعتقد وفد بلدي، في هذا الصدد، أنه ينبغي للأمم المتحدة، بقيادتها وخبرتها الكبيرة في مجال الشؤون الإنسانية، أن تضطلع بدور رائد في تعبئة وكالاتها المتخصصة وتنسيق مساعدة المجتمع الدولي. ومن هذا المنظر، من الضروري إقامة تعاون وثيق والعمل بشكل متآزر بين السلطات الفنزويلية

فالصديق الحق هو الصديق وقت الضيق. ونشيد بحكومات وشعوب بيرو وكولومبيا - التي يمثلها اليوم وزير الخارجية - وإكوادور وغيرها من البلدان المجاورة على كرم ضيافتهم الأصيل لشعب فنزويلا.

وعلى الرغم من أننا نحاول التركيز على الجوانب الإنسانية لهذه الإحاطة الإعلامية، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الخلفية السياسية للأزمة الفنزويلية. إن المسألتين الرئيسيتين اللتين يتعين معالجتهما، في هذا الصدد، هما سيادة القانون والشرعية. وبالنظر إلى التحديات المتعددة الأوجه المقبلة والغياب الحالي للحوار السياسي، تعتبر بولندا الجمعية الوطنية في فنزويلا السلطة الوحيدة المناط بها ولاية ديمقراطية حصلت عليها في انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وينبغي الاستماع إلى الجمعية الوطنية ورئيسها، خوان غوايدو، واحترامهما. وندعو مرة أخرى إلى الاحترام الكامل لصلاحياته المقررة دستوريا وحصانة جميع أعضاء الجمعية الوطنية، بما في ذلك رئيسها. وندعو كذلك إلى احترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع. وندعو كذلك إلى الامتناع عن العنف.

ويكمن التحدي الرئيسي للمسار السياسي في هذه الأزمة في أن نضمن - مع تقديم كل الدعم الدولي - الطابع السلمي للعملية الانتقالية. ونحن على قناعة بأنه لا يمكن حل الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على فنزويلا إلا بالسبل السياسية والديمقراطية والسلمية، وأنه لا يمكن استعادة الديمقراطية إلا من خلال انتخابات رئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية. ونؤيد المبادرات التي يقوم بها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة ليما لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الحادة، وهي أزمة سياسية في المقام الأول غير أن لها عواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة على الشعب الفنزويلي. ولذلك، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدها للتخفيف من حدة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً وللتخفيف من

وإذا حاول الآباء في فنزويلا الحصول على لقاح الحصبة في صيدلية في كاراكاس، فإنهم لن يتمكنوا من العثور عليه.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أتناول ما قاله زميلنا الممثل البلجيكي فيما يتعلق بالأسلحة. وأود أن أعرب عن رأي مفاده أن آخر ما تحتاحه فنزويلا في الوقت الراهن هو إمدادات بالأسلحة العسكرية. إن ما يحتاجه الفنزويليون الآن هو إمدادات من المعونة الإنسانية والمساعدة الطبية.

وفي ضوء ما قاله زميلنا ممثل إندونيسيا، أود أن أناشد زميلنا الفنزويلي بأن يعترف ببعد الأزمة الإنسانية التي يواجهها بلده وأن يتيح لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل في بلده. فهؤلاء العاملون يحتاجون إلى أن تتاح لهم إمكانية الوصول، وينبغي أن يتمكنوا من تقديم المساعدة. وكما ذكرنا زميلنا الممثل الفرنسي، فإن مبادئ الإنسانية والحياة والنزاهة والاستقلالية ينبغي أن تحكم تقديم المعونة الإنسانية.

ومثل الآخرين، نشعر بالقلق إزاء تسييس المسألة الإنسانية. وهذا يتعارض مع الولاية الإنسانية.

وقد أشار العديد من المتكلمين أيضا إلى النزوح المكثف للفنزويليين من بلادهم. وشأننا شأن الجميع تقريبا حول هذه الطاولة، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تضامن ألمانيا مع البلدان المجاورة، وأشيد بما تفعله بيرو وإكوادور وكولومبيا، وأحيي وزير خارجية كولومبيا. وأود أيضا أن أثنى على بلدان المنطقة التي تسعى إلى تنسيق جهودها استجابة للأزمة الإنسانية. وهي أكبر أزمة لاجئين تشهدها أمريكا اللاتينية في تاريخها.

فيما يتعلق بالحل السياسي، وبإيجاز شديد، نحن بحاجة إلى عملية سياسية سلمية. وعلى جميع الأطراف أن تتحلى بضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان. ونحن نؤيد تنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية

والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين، من أجل حشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى السكان المنكوبين.

ويود بلدي أن يُذكر جميع الأطراف بالتزامها باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويرحب كذلك بالإذن الممنوح للصليب الأحمر لتوزيع المعونة الطارئة ويشكر البلدان المجاورة على تضامنهم مع الشعب الفنزويلي.

في الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد موقفها الثابت المؤيد للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. ولذلك، فإنني أحث جميع الأطراف مرة أخرى على الدخول في مفاوضات صريحة لحل الأزمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أود أن أبدأ، أولا، من حيث انتهى زميلنا، ممثل إندونيسيا، عندما قال إن هذا يوم حزين بالنسبة للمجلس. وأنا لا أشاطره ذلك الرأي. وأعتقد أن مناقشة اليوم، التي رغبنا نحن كرئاسة في أن تركز على الحالة الإنسانية، تبعث على التفاؤل. وإنني متفائل بأنه، نتيجة لهذه الجلسة، سنكون فيا وضع يمكننا من عمل المزيد على الصعيد الإنساني.

وعليه، فإنني أشكر كذلك مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على بياناتهم المثيرة للإعجاب جدا. لقد شكك زملاؤنا الروس في أسس استنتاجاتهم. وربما يمكنهم فيما بعد تبيان الأسس التي خلصوا إلى تلك النتائج استنادا إليها.

قارن زميلنا الممثل الروسي الحالة فيما يتعلق بتفشي مرض الحصبة في نيويورك بحالة الحصبة في فنزويلا. بيد أن هنالك فرقا كبيرا بين الحالتين. فإذا رغب الآباء في نيويورك في تحصين أطفالهم، بإمكانهم الذهاب إلى صيدلية والحصول على اللقاح.

تحت قيادة الرئيس المؤقت خوان غوايدو. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضا لتقديم المساعدة من خلال فريق الاتصال الدولي. وأود أن أختتم بالقول إننا يجب ألا نترك شعب فنزويلا وحده.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى الإيجاز الشديد. مجرد توضيح لمسألة اللقاحات. أود فحسب أن أقول إن حكومة فنزويلا كانت مستعدة لشراء اللقاحات، ولكن، كما قلت، فإن الأموال التي أودعت في مصارف بريطانية وأمريكية قد سُرقت منها.

المسألة بسيطة للغاية. أولاً، تُخلق المشكلة. وبعد ذلك، يُقترح إيجاد حل لها. هذا على سبيل التوضيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أعرف، سيدي الرئيس، إنكم لا ترغبون في الإطالة في هذه المسألة. ولا أريد أن أدخل في جدال، إلا أن الأموال لم تسرق من مصرف بريطاني. ومن المهم للغاية أن نصحح هذه الأكاذيب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يجب أن نرد على مجموعة الأكاذيب التي رددتها هنا نائب رئيس الولايات المتحدة، في حين أن من المفترض أن نناقش الحالة الإنسانية. يجب أن أوضح الأمور أمام المجتمع الدولي والشعب الفنزويلي ووسائل الإعلام. لقد

كذب بالقول إن المنطقة برمتها رفضت يوم أمس ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية في منظمة الدول الأمريكية. هذا غير صحيح. ومعلوماته مضللة. كان يجب أن يتشاور مع فريقه القانوني. بالأمس، وفي ظل تلهفها على تشجيع انقلاب في فنزويلا وفرض حكومة عميلة لخدمة مصالح الولايات المتحدة وتمكينها من نهب وطننا، ضحوا بالميثاق التأسيسي لتلك المنظمة، الذي يعادل ميثاق الأمم المتحدة. وتلاعبوا بالقانون حتى إن ما ووفق عليه لم يكن طرد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ولكن اعتماد ممثل عن الجمعية الوطنية. وما فعلوه أمس عبث بالقانون، لأن منظمة الدول الأمريكية، شأنها شأن الأمم المتحدة، هي منظمة للدول، وليس للمجالس النيابية. والدولة الوحيدة الموجودة في تلك المنظمة هي جمهورية فنزويلا البوليفارية. لذلك، لم تُطرد جمهورية فنزويلا البوليفارية من تلك المنظمة. ما لديهم الآن شخص غريب. لا أحد يعرف ما سيفعله، لأنه لا يمثل دولة جمهورية فنزويلا البوليفارية بل الجمعية الوطنية. وهذا هو المكتوب في القرار. لذلك، فهو يكذب.

أقول ذلك لأن الولايات المتحدة تستخدم هذه الكذبة للترويج لمسار عملها لدى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لإقناعها بفرض حكومة عميلة هنا وبأن الأمم المتحدة هي ناد لأصدقاء الولايات المتحدة. ووفقاً له، فإن الوحيدين الذين يمكن أن يكونوا هنا هم أصدقاء الولايات المتحدة، أولئك الذين يخدمون مصالحها ويؤمنون بمبدأ مونرو، الذي من الواضح أنه سياسة عنصرية يرجع تاريخها إلى أكثر من ٢٠٠ عام، عندما كانت الولايات المتحدة دولة رقيق، والذي يعتقدون أنه ما زال يمكن تطبيقه اليوم عندما يتعلق الأمر بالقانون الدولي. ولكن ليس في القانون الدولي أي أساس لما يفعله. ونحن على يقين من أنه عندما تحاول الولايات المتحدة أن تكرر هنا في الجمعية العامة نفس الخدعة التي قامت بها أمس في منظمة الدول الأمريكية، فإنها ستفشل. ونحن على يقين من ذلك. وأردنا الرد على ذلك

خلال استخدام إيديولوجية عنصرية يرجع تاريخها إلى ٢٠٠ عام، ذلك هو مبدأ مونرو الشائن.

قد يظن الأعضاء أنني أبالغ. ولكن دعونا نسمع المجرمين بكلماتهم. لا تستمعوا إلي، بل إلى ما يقولون. في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، أي قبل أكثر من عام، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية:

”حملة الضغط تمضي قدما ... ما نراه ... هو اختيار اقتصادي كامل في فنزويلا. أي أن سياستنا تعمل واستراتيجيتنا تعمل وسنستمر في ذلك“.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قال سفير الولايات المتحدة، ويليام براونفيلد:

”يجب أن نتعامل مع هذا على أنه عذاب، مأساة ستستمر حتى تصل إلى نهاية... وإذا استطعنا أن نفعل شيئا لتسريعها، علينا أن نقوم بذلك، علما بأن هذا سيكون له تأثير على ملايين من الأشخاص الذين يواجهون بالفعل صعوبة في العثور على الغذاء والدواء. لا يمكننا القيام بذلك والتظاهر بأنه لن يكون له تأثير. لا بد لنا من اتخاذ قرار صعب. الغاية المنشودة تبرر هذا العقاب الشديد.“

هذه ليست الكلمات الدبلوماسية أو كلمات أحد العاملين في المجال الإنساني. هي في الأساس كلمات مختل عقليا. ولا يوجد لها اسم، قاسية ولا إنسانية. بل هي جريمة دولية. عقاب شديد للشعب الفنزويلي بأكمله، هذا ما قاله.

السيناتور ماركو روبيو، قائد الانقلاب في فنزويلا، قال:

”خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ستدخل فنزويلا فترة من المعاناة لم تواجهها أي دولة في نصف الكرة الغربي في التاريخ الحديث على الإطلاق.“

قبل المتابعة. إنها تهددنا بالحرب أيضا: ”جميع الخيارات مطروحة على الطاولة“. وعلى أي أساس قانوني يمكن لبلد أن يأتي إلى طاولة مجلس الأمن لتهديد آخر بالحرب؟ ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج هذه النقطة أيضا.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد البحث، الحالة الإنسانية في فنزويلا التي يجب إيجاد حل لها، ولكن إن كنا قد أخطأنا في التشخيص، سوف نخطئ أيضا في العلاج. وكما قيل هنا، فإن هذه الحالة هي نتيجة الأعمال البشرية. وأود أن أذكر شيئا لم يُقَل، بما في ذلك من خلال مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث - وهم كانوا في غاية السرعة في جمع البيانات عن أصغر المنظمات غير الحكومية، بينما لم تطأ أقدامهم أرض فنزويلا أبدا، بما في ذلك السيد شتاين. وهو يعرف الكثير ولكنه أعمى أمام حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومع ذلك، فهو يرى ممثل حكومة الديكتاتور في غواتيمالا ويجتمع مع ممثليه. غير أنه لن يجتمع معنا لمعرفة الحالة الراهنة، رغم أننا دعونا في عدة مناسبات.

ولم يشأ أي من مقدمي الإحاطات الثلاثة، شأنهم في ذلك شأن معظم أعضاء مجلس الأمن، الاعتراف بأن الأعمال البشرية التي أدت إلى هذه الحالة هي جزء من خطة لتدمير الاقتصاد توجعها حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بغية خنق الاقتصاد الوطني، ما يسبب أكبر قدر ممكن من المعاناة الاجتماعية ويقوض قدرة بلدنا على إعالة نفسه، وفي نهاية المطاف، إحداث انهيار يسمح بتدخل عسكري أجنبي بذريعة سلبية للمسؤولية عن الحماية، التي كانت ذريعة للغزو الاستعماري للبلدان التي لديها احتياطات النفط. إنها تجربة لإنسانية عملاقة في الحرب غير التقليدية، وهي سياسة من القسوة المحسوبة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تصل إلى حد ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، من أجل تبرير الإطاحة والنهب عن طريق تثبيت حكومة محلية تابعة، وفي حالتنا، من

”نحن نفرض عليهم الجزاءات. فما الذي يفعله النظام؟ ويحاول إيجاد سبل أخرى للالتفاف عليها. ويحاول إيجاد عملاء جدد. ويحاول إيجاد إيرادات جديدة. ولكن ما الذي نفعله نحن؟ إننا نراقبهم عن كثب، فنرى حركة السفن وإبرام عقود جديدة مع شركات جديدة، وعندما نرى ذلك نتحدث إلى شركات الشحن وشركات مصافي النفط أو نتحدث مع الحكومات ونقول لها: إن عليكم ألا تفعلوا ذلك. وذلك هو ما نفعله“ .

ذلك هو ما قاله السيد أبرامز الذي يحاول البعض تصويره بصفته عاملا في المجال الإنساني.

ويتمثل أحد جوانب سياسة الدمار الشامل الإجرامية البغيضة هذه في اقتراها بأعمال السلب والنهب. وهذا يحرم شعبنا من الحصول على السلع الأساسية، ما أدى إلى معاناة هائلة وسلب عشرات البلايين من الدولارات المملوكة للشعب الفنزويلي حرقا. وتستمر مصادرة أرباح مصافي النفط الوطنية وتستخدم لتسديد ديون الشركات الصديقة لحكومة ترامب. وإن لتلك الشركات الصديقة لحكومة ديون سندات فنزويلية وحظرت من تحويلها. ولذلك فهي تحصل على تراخيص خاصة من وزارة الخزانة تمكنها من جمع إيرادات الأرباح المتأتية من مصافي نفطنا المنهوبة من الشعب الفنزويلي.

والآن هناك خطة لإغراق البلد بمديونية تزيد على ٧٠ بليون دولار كما أعلن أنفا بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي. ومن المقرر استخدام هذه الـ ٧٠ بليون دولار في تسديد الديون المالية الناشئة عن مفاوضات غامضة مع أصدقاء حكومة الولايات المتحدة. ولا يمكننا أن ننسى مصرف إنكلترا الذي سرق ما قيمته ١,٢ بليون دولار من ذهب شعبنا بحجة عدم اعترافه بالرئيس نيكولاس مادورو.

ومما لا يمكن تصديقه أن يقول الممثل البريطاني عند طرحنا لهذه المسألة آخر مرة في المجلس (انظر S/PV.8476) أن الأمر

في ٢٢ آذار/مارس، نطق السيد جون بولتون، السعي السمعة في هذه المنظمة، بعبارات مقززة:

”مثمنا يفعل الممثل دارث فيدار عندما يشدد الخناق على حنجره أحدهم في فيلم حرب النجوم، ذلك هو ما نفعله للنظام اقتصاديا“ .

ذلك ما قاله هو، تلك عبارته، وليست عبارتي. وهذا هو الدمار الاقتصادي المتعمد والممارسة المنظمة لسياسة العدوان عن طريق استخدام الأدوات المالية، وممارسة الضغوط غير المبررة واستخدام هيمنة السوق للإضرار بالقطاع المصرفي والشركات الخاصة والدول الأخرى التي تربطها علاقات تجارية قانونية مع فنزويلا، بما في ذلك ابتزاز وكالات الأمم المتحدة - كل ذلك بهدف عزل بلدنا من التجارة الدولية والنظام المالي.

وإذا كان صحيحا أن الحكومة الفنزويلية تقتل مواطنيها، كما ذكر هنا مرات عديدة في سياق سلسلة الأكاذيب، فلماذا تفرط مجموعة البلدان هذه بالذات في استخدام هذه الأساليب لزيادة المعاناة؟ فما ضرورة ذلك طالما أننا نقتل شعبنا بالفعل، كما يقولون؟ وفي الواقع، فإنهم هم الذين يسببون انخيار نظامنا الاجتماعي. إن ما نريده هو السلام لشعبنا ورفاهه. وهم الذين يريدون لنا الانخيار الاجتماعي لتبرير غزوهم. وهذه الخطة التي تستخدم بموجبها المصارف وشركات التأمين والشحن بقدرة تدميرية لا تقل عن أسلحة الدمار الشامل، ولكن دون مساءلة المسؤولين عن تلك المعاناة وتقديم إلى العدالة أو معاقبتهم كما يستحقون.

وقال جون بولتون ”نصيحتي للمصرفيين والسماسة وغيرهم من أصحاب الأعمال التجارية الأخرى: إياكم والاتجار بالنفط أو الذهب الفنزويلي“. وقال السيد إليوت أبرامز، سعي السمعة أيضا لأفعاله الشائنة في نيكاراغوا والشرق الأوسط على وجه التحديد، حيث خطط لقتل آلاف الأشخاص، ما يلي:

مادورو، أمس في كاراكاس بهدف المضي قدما في إنشاء آلية من شأنها أن تيسر تقديم المساعدة بطريقة محايدة ومستقلة ونزيهة حقا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن البلدان الصديقة التي تقدم المساعدة على أساس سلمي و باحترام كامل لسيادتنا.

ويتمثل أحد العوامل الرئيسية التي يقلل من شأنها أولئك الذين يشنون الحرب على فنزويلا في قوة روحنا الوطنية التي تزداد قوة عندما نواجه الصعوبات. وتهدف حملة الخراب هذه التجربة للبرهنة على إمكانية نجاح الجرائم الاقتصادية، وأنه يمكن كسر إرادة الشعوب وإرغامها على الاستسلام لمضطهديها الأجانب.

ولكن ظنهم قد خاب عندما يتعلق الأمر بفنزويلا. إذ تزداد مقاومة شعبنا لتلك المعاناة الجماعية التي سببها له بفضل تزايد مستويات تنظيم صفوفه. ولم تنشق صفوف قواتنا المسلحة الوطنية البوليفارية على الرغم من كل الدعوات إلى الانقلاب وأصبحت أكثر التحاما بالشعب من ذي قبل. وما زال شعبنا يقاوم، في حين يتصدى عمالنا لهجمات التخريب السرية على البنى التحتية الحيوية بدرجة من الانضباط والسرعة لم يتصورها المعتدون أبدا. نعم، هناك معاناة وآلام، هناك، ولكن ذلك لا يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، وهو ما يريدونه بالضبط. واليوم يقدم شعبنا مثالا للعالم بأسره عن كيفية الكفاح من أجل السلام والمجتمعات.

ومن المنطقي أن أعتقد أن الجهود التي تبذلها الحكومة بغية التغلب على الصعوبات الناجمة عن ذلك العدوان سيشيد بها جميع أولئك الذين يدعون حرصا على التخفيف من حدة الوضع في فنزويلا. بيد أن ما نشهده ليس سوى موجة جديدة من الابتزاز الاقتصادي الرامية إلى قطع تدفقات بلدنا المالية إلى خارج الحدود، وتؤثر سلبا على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وإذ أتكلم الآن، فلا نزال غير قادرين على الحصول على الأموال وإرسال اللوازم الضرورية لتلبية احتياجات شعبنا.

لم يكن كذلك وأنها كانت مسألة غسل أموال. وذلك أمر مستحيل لأن الذهب ظل هناك لما يزيد على ٣٠ عاما وهم يعلمون من أين أتى. وبالإضافة إلى انقضاء أكثر من عامين كي يردوا على أسئلتنا، انضموا إلى المعارضة الفنزويلية الممثلة في الحكومة العميلة التي يؤيدونها، وقالوا أنهم يمثلون للجزءات التي تفرضها الولايات المتحدة والأمر الذي أصدرته الحكومة البريطانية بالاعتراف بالحكومة العميلة. وبذلك قوضت مصداقية مصرف إنكلترا بوصفه منظمة محايدة وشفافة. فهي لا وجود لها الآن، ولا تسوى شيئا. وأصبح مؤسسة تعمل لصالح حكومة ترامب والحكومة البريطانية. وهو سلطة استعمارية تتصرف الآن مثلما فعل القراصنة الإنجليز قبل ٢٠٠ عام.

وذلك هو السبب الحقيقي لحالة الشعب الفنزويلي. وليس هناك أي سبب آخر لها. نعم، إن شعبنا يعاني، غير أن حكومة بلدنا - كما يؤكد الأمين وكذلك رئيس مكتب الأمين العام، الذين ألتقي به كل أسبوع تقريبا - تعمل بشكل مكثف مع منظومة الأمم المتحدة لزيادة عدد مشاريع التعاون وكذلك حجم وقدرة هذه البرامج، وخاصة في مجالات الرعاية الصحية والغذاء والتعليم والكهرباء والنقل.

وبالمناسبة، لئن توفرت لديكم، السيد الرئيس، معلومات أفضل عن الحالة في فنزويلا، فستعلمون أن اللقاءات متاحة في فنزويلا وأن الحالة فيما يتعلق بالمalaria والحصبة والدفترية قد شهدت تحسنا كبيرا بفضل تعاوننا مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. ولكن إذا واصلتم تكرار الإحصاءات الواردة من قبل سنتين أو ثلاث سنوات أو الإحصاءات التي أوردتها مقدم الإحاطة هذه، فإنكم ستضللون الجمهور. فاللقاءات متوفرة في فنزويلا حاليا. وتحسنت الحالة في هذا الصدد على مدى العاميين الماضيين نتيجة لهذا التعاون.

وينطبق الشيء نفسه على تعاوننا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي اجتمع برئيسها رئيس بلدنا، نيكولاس

رابعاً، ما هو السند القانوني للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الاستيلاء على ثروتنا؟ لقد قالت ممثلة المملكة المتحدة إنهم سيقدمون ٩ ملايين دولار. فهل علينا أن نشكرهم على تقديمهم ٩ ملايين دولار للحالة في فنزويلا، في حين أن لديهم ١,٢ بليون دولار في صورة أموال مصادرة في خزائن مصرف إنكلترا. ويزعم مصرف إنكلترا أنه مؤسسة مستقلة ويقول مصرف إنكلترا إنه لا يمثل لأوامر الحكومة البريطانية؟ وهذا هو موضوع قضية رفعناها ضدهم في المحكمة في الوقت الراهن. ما هو السند القانوني للولايات المتحدة والمملكة المتحدة للاستيلاء على ثروتنا والحصول على إيرادات بطريق الابتزاز من خلال انتهاك حقوق الإنسان على نطاق جماعي لشعبنا؟

أخيراً، ما هو الأساس القانوني لكي تتدخل الولايات المتحدة في مسائل تتعلق أساساً بالاختصاص المحلي لفنزويلا، وذلك في انتهاك للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة؟ في الختام، يشير تشخيص الحالة الراهنة إلى أنها نتيجة لحملة عدوان من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولا يمكن علاج الحالة عبر إعطاء جرعة جديدة من التدخل العدواني المستتر بقناع الإنسانية. إن الحل لا يكمن في التبرعات المقدمة من المجرمين الذين يريدون إسباغ صفة المخلصين على أنفسهم. ولا يكمن في القنوات الإنسانية التي صُممت لإثارة النزاعات المسلحة. ولا يكمن في عقد مؤتمرات المانحين التي تُستخدم لإخفاء النهب الجاري ضد أمتنا. إن معالجة الحالة تتطلب إعادة الأموال المسروقة من شعبنا؛ ووقف الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على بلدنا؛ ومنع تخريب البنى التحتية من خلال العمليات السرية؛ ووقف التهديد بالتدخل العسكري؛ وإنهاء التهديدات التي يتعرض لها الفنزويليون الذين يريدون إقامة حوار. ويجب أن نوقف حرب ترامب ويجب على مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته عن طريق ضمان حق فنزويلا في السلام.

فلماذا ذلك؟ لأن حكومة ترامب تشن حملة من الإرهاب ضد الجهات التجارية أو المالية ذات الصلة بالأموال الفنزويلية. ولدينا أموال ولا نطلب من أحد شيئاً. ولدينا المال إلا أن حكومة ترامب تواصل ترويع الجهات الاقتصادية لضمان عدم التعامل معنا مالياً. ولا علاقة لما تفعله الولايات المتحدة بالمساعدة الإنسانية، بل هو عملية سرية يستمر تنفيذه دون موافقة فنزويلا وتعدّ انتهاكاً لسلامتنا الإقليمية بواسطة التهديد باستخدام القوة، كما رأينا، وتهدف إلى التحريض على التمرد العسكري والحرب الأهلية. وذلك هو تخصص تلك الحكومة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن، بموجب المواد ٢٤ و ٣٤ و ٣٩ من الميثاق، المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يقرر في وجود أي خطر يتهدد السلم أو في أي عمل من أعمال العدوان. ولذا، نطلب إلى المجلس تحديد ما الآتي:

أولاً، ما هو الأساس القانوني في القانون الدولي وبموجب ميثاق الأمم المتحدة لكي تفرض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على فنزويلا برنامج تدمير اقتصادي دون إذن صريح من مجلس الأمن؟ وهل تتخذان تدابير تمثيلاً مع تلك المنصوص عليها بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة - تدابير الحصار الاقتصادي - بإذن من المجلس؟ هذا أمر غير قانوني. فمتى سيعلم المجلس عدم مشروعية هذا العدوان؟

ثانياً، ما هو السند القانوني لتطبيق ما يسمى حالياً "جزاءات ثانوية" ضد البلدان التي تُجري قانونياً معاملات تجارية مع فنزويلا؟ وما هي السلطة التي تملكها حكومة الولايات المتحدة لفرض جزاءات على أي بلد بسبب إجراءات معاملات تجارية معنا؟

ثالثاً، ما هو الأساس القانوني في القانون الدولي لكي تقوم الولايات المتحدة بتهديد فنزويلا باستخدام القوة العسكرية؟ أين يوجد ذلك؟ لماذا لم يصدر بيان بخصوص ذلك؟

وفي تلك المناسبة أيضاً، استمعنا ببالغ الدهشة إلى الطريقة العبثية التي أخبرنا فيها بأن الحالة في فنزويلا عادية وأن الناس يحضرون لاحتفالات الكرنفال والذهاب إلى الشاطئ. وسمعنا مرة أخرى اليوم أن السبب الأساسي للحالة هو الجزاءات - عن طريق الإجراءات الأجنبية. وكما قلت في بياني، فإن الأزمة الاقتصادية والإنسانية الخطيرة جداً هي من صنع داخلي. وما فتئت بيرو تستقبل على مدى سنوات، شأنها شأن البلدان الأخرى، تدفقات من اللاجئين سترداد حجماً ما لم يكن هناك تغيير في الوضع. ولذلك، لا يمكننا أن نقبل بأي حال من الأحوال استخدام هذه الحجّة لإرباك الرأي العام العالمي عندما يتعلق الأمر بأزمة من صنع داخلي بحت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أولاً، فيما يتعلّق بمصرف إنكلترا، فإننا سنُعَمِّم على جميع أعضاء الأمم المتحدة وعموم الجمهور الحقيقة بشأن هذه الحالة. إن مصرف إنكلترا غير مستقل، على النحو الذي جرى تأكيده في رسائل إلى ممثلينا تبين أنه يتبع الجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. ومصرف إنكلترا ليس مستقلاً عندما يتواصل مع ممثلي الدكتاتورية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة - أو بالأحرى التي تريد أن تفرضها - على فنزويلا. ولا يتمتع مصرف إنكلترا بمكانة مرموقة، بالنظر إلى أنه فعل بلييا في السابق ما يفعله بحقنا الآن. إن مصرف إنكلترا ببساطة يستغل الظروف: عندما يرى فرصة لمصادرة ثروة بلد ما يعتقد أنه ضعيف، فإنه يُغيّر رأيه.

وآخر مثال على ذلك هو التالي: تقول الحكومة البريطانية إن سياستها التقليدية هي الاعتراف بالدول، وليس الحكومات، وإنها لن تغيرها. ولكنها غيرتها بالفعل في حالة فنزويلا. وما هم يقولون الآن إنهم لا يعترفون بدولة، بل بحكومة عميلة جديدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكني لا يمكن أن أسمح لتلك الادعاءات الموجهة ضد مصرف إنكلترا بأن تمرّ من دون رد.

إنني أرفض تماماً الادعاءات التي قدمها سفير فنزويلا. وهو قد أدلى بها من قبل. وكنت قد وجهت رسالةً إلى رئيس مجلس الأمن آنذاك - الممثل الدائم لغينيا الاستوائية - في ٢١ شباط/فبراير، أرفض فيها هذه الادعاءات (S/2019/176). وسأوزع هذه الرسالة مرة أخرى وسننشرها في موقعنا على شبكة الإنترنت. ولكن لتسجيل الأمر في المحضر، فسمعة مصرف إنكلترا معروفة عالمياً. وهو يعمل بحسب أعلى المعايير. ويتمتع باستقلال تشغيلي عن الحكومة البريطانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل بيرو الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بإيجاز شديد. إنني لا أعتقد بأن هناك حاجة إلى الرد على شخص لا يمثل بلداً بل يمثل حكومة غير شرعية.

وما نود أن نبرزه - وأعتقد أن هذا أمر في غاية الأهمية، وقد ذكره العديد من المتكلمين - هو مسألة اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين. وتبذل العديد من بلدان المنطقة جهوداً هائلة في هذا الصدد. ونحن في بيرو نستضيف ٧٥٠.٠٠٠ من المهاجرين، الذين رحبنا بهم، اعتماداً على مواردنا الخاصة. وقد ذكرت هذه المسألة قبل أكثر من شهر بقليل (انظر S/PV.8476)، ولم يستطع ممثل السيد مادورو الرد على سؤال حول السبب في أنه لم يُشْر إلى هذه الحالة الخطيرة جداً التي يعيشها مئات الآلاف من الفنزويليين.

اللاجئين المسافرين في قوافل إلى حدود الولايات المتحدة وحقيقة أن الرئيس ترامب يرد على ذلك بجدار وجيش ويعلن حالة طوارئ إنسانية.

ولكن يبدو أن سفير بيرو لا يعتقد أن مسألة هذه الخطورة ينبغي تناولها في مجلس الأمن، فقط مسألة فنزويلا. تلك المعايير المزروجة هي ما جئنا هنا للتأكيد به. إن الحالة الاقتصادية صعبة وفي وضع سيئ، ولكن ما لا يمكن أن يحدث هو محاولة جعل مجلس الأمن يجرم الحكومة الفنزويلية ويهيب الظروف للقيام بغزو. هذا ما جئنا هنا للتأكيد به. كما أتينا إلى هنا لنجعل المجلس يحقق ويحدد ما إذا كان هناك بالفعل أساس قانوني للعدوان ضد شعبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتوجيه الكلام لمقدمي الإحاطات الإعلامية خلال مناقشتنا، أود أن أتبع لهم الفرصة لأخذ الكلمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): لقد وجهتم إلي سؤالاً، سيدي الرئيس، بشأن الأساس الذي نقوم بناء عليه بتقييم الاحتياجات الإنسانية في فنزويلا، وسيسعدني، إذا أراد مجلس الأمن، أن أقدم تفسيراً خطياً بشأن كيفية قيامنا بذلك. ومع ذلك، فخلاصة القول، وحرصاً على الوقت، وكما قلت في بياني، فإن العمل الذي أُنجزناه حتى الآن تم على أساس جميع البيانات المتوفرة. لقد قمنا، بأفضل طريقة تمكنا بها من ذلك في فنزويلا، بتطبيق منهجيتنا التجريبية والمختبرة التي نستخدمها في جميع أنحاء العالم لتقييم الاحتياجات الإنسانية. وقمنا بتطبيق نظامنا الموحد للتحذير ومراقبة الجودة في استخدام البيانات والأحكام التي نصدرها بشأن البيانات. ومرة أخرى، كما قلت في وقت سابق، نحن حريصون على الحفاظ على إجراء مشاورات مع الحكومة والجهات الأخرى، حيث إن الأساس الوحيد للعمل الإنساني

لا تُسيطر حتى على شارع واحد في فنزويلا. ويعدّل مصرف إنكلترا مواقفه وفقاً لتلك السياسة الجديدة، والآن يقول رئيس المصرف المركزي لفنزويلا، الذي تعامل مصرف إنكلترا معه لسنوات، إنه غير معترف به لأن الحكومة البريطانية قد غيرت رأبها. إن هذا ليس مصرفاً مستقلاً. ومن يحتفظ بذهبه هناك، عليه أن يتوخى الحذر، لأنه في خطر.

وفيما يتعلّق بما قاله سفير بيرو، ينبغي تذكيره بأن الأمم المتحدة ليست نادياً لأصدقاء بيرو أو الولايات المتحدة وأن العلاقات الثنائية لبيرو - لكل من يعترف ببيرو أو لا يعترف بها - ليس لها أي تأثير على مشاركتي بصفتي ممثل دولة فنزويلا في الأمم المتحدة. فحقوقنا هنا مستمدة من شرعية حكومة بلدي في فنزويلا، وليس مما قد يقوله سفير بيرو أو نائب رئيس الولايات المتحدة. وكل من يظن أن أعداءه يجب أن يُطردوا خارج الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لا يفهم المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أو مبادئ تعددية الأطراف. ولذلك، فإنني أطلق تحذيراً بشأن الحملة التي تبدأ اليوم في محاولة للتشكيك في حقوقنا وحقوق جميع أعضاء المنظمة.

وفيما يتعلق بمسألة تدفقات الهجرة، لا بد لي من القول إن هناك في الواقع هجرة من فنزويلا - وثمة سبب اقتصادي وراءها. ولكن من السخف أن نتحدث عن لاجئين هنا، لأن اللاجئ من الناحية الاصطلاحية هو شخص يفرّ من وضع سياسي يُعرّض حياته للخطر ولا يملك إمكانية العودة. ويمكن لأي شخص يريد أن يعود إلى فنزويلا. وفي الواقع، يعود الآلاف من الكثير من البلدان. إنهم يذهبون ويعودون، نعم. وهناك بلدان يأتي إليها الآلاف من الناس ويغادرونها كل يوم. فلا يمكن أن يسمّوا لاجئين؛ إنهم مهاجرون لأسباب اقتصادية.

ومع ذلك، يريد سفير بيرو أن يجعل من مسألة اللاجئين الاقتصاديين مسألة جنائية أو أمنية هنا في مجلس الأمن. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي له أيضاً أن يشعر بالقلق حيال

الفنزويلية. ولكن، على أي حال، فقد وافق وزير خارجية أرياسا على إرسال جدول أعمال مقترح لزيارتي، وأنا في انتظاره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بيج.

السيدة بيج (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بالسؤال عن البيانات، فكما ذكرت، قمنا ببعض الزيارات الميدانية، وتكلمنا مع عمال داخل فنزويلا وخارجها، كما قمنا باستعراض بيانات عامة نشرتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. وهناك المزيد من التفاصيل بشأن منهجيتنا منشورة في مقال استعراض الأقران في مجلة "لانست" التي صدرت قبل أسبوعين، للراغبين في الاطلاع على ذلك.

كما أود أن أسلط الضوء على أننا في الواقع حصلنا على بيانات رسمية، عندما استطعنا القيام بذلك. وأود تسليط الضوء على نقطة واحدة، كما ذكرت، هي أن معدل وفيات الأطفال ووفيات الأمهات زاد إلى حد كبير من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وهذه البيانات مستمدة من تقارير رسمية صادرة عن وزارة الصحة في فنزويلا، وقد ذكرت هذه الزيادة التي سبقت الجزاءات الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أرجو أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي أخذ فيها الكلمة. وأود أن أوضح للسيد شتاين أن لدينا رسالة قام هو نفسه بالتوقيع عليها تقول أنه لا يمكن أن يأتي إلى فنزويلا، رغم دعوتنا له، لأن ولايته لا تسمح بذلك. ولهذا تقدمنا بشكوى رسمية إلى مكتب الأمين العام، حيث إن لدينا وثيقة تثبت أنه لا يرغب في عقد اجتماع. ولهذا السبب قلنا إن لدينا دليلا على ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

القائم على المبادئ مع تطور الحالة هو بذل جهود جادة ومهنية مستمرة لتقييم الاحتياجات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد شتاين.

السيد شتاين (تكلم بالإنكليزية): سأشير إلى نقطتين فقط.

أولا، فيما يتعلق بشرعية البيانات، فإننا قد انتقينا ما لدينا من بيانات بعناية استنادا إلى بيانات المهجرة الخاصة بالمعابر القانونية في المنشآت الحدودية الحكومية التابعة لسلطات المهجرة في البلدان المستقبلية، وبطبيعة الحال، كانت الأراضي الكولومبية هي أكثر المناطق تضررا. ولكن إذا أردنا إدراج مختلف تسجيلات الفيديو لممرات المشاة غير النظامية، أو المسارات السرية، أو النقاط الحدودية غير الرسمية، التي يستخدمها يوميا عدد مختلف من الفنزويليين غير المسجلين الذين يعبرون بصورة غير نظامية، فإن العدد سيتجاوز ٤ ملايين شخص. وعلى نحو ما يعلم الحاضرون، فإن حالات الزيادة غير النظامية تزيد من حالة الضعف. ولكننا اخترنا عدم إدراج هذه الأرقام غير النظامية لتلك المعابر السرية.

ثانيا، ومع كل الاحترام الواجب، أود أن أضع الأمور في نصابها بشأن ما قاله ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية اليوم في مجلس الأمن. لقد تلقيت دعوة رسمية من حكومة بلده في العام الماضي. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت شخصيا بوزير الخارجية أرياسا. ولم أرفض على الإطلاق الدعوة لزيارة كاراكاس ولم أبدأ أي إشارة على الإطلاق تفيد بعدم رغبتني في زيارتها. الطلب الوحيد الذي قدمته هو أن أحصل على جدول أعمال الزيارة، بعبارة أخرى، سبب دعوتي إلى هناك. ويقدر ما يجب أن أذكر أعضاء مجلس الأمن، فإن ولايتنا ولاية إنسانية أساسا، وتمثل في تلبية احتياجات الأشخاص الذين غادروا الأراضي